September 2020
Vol 2 Issue 3

# Linguistic Use Of The Ḍamma At The Syntactic, Morphological, And Phonetic Levels

**Dr. Insaf Abdullah Awad Al-Hajaya**

Al-Hajaya@gmail.com

**Issn print: 2710-3005. Issn online: 2706 – 8455, Impact Factor: 1.705, Orcid: 000-0003-4452-9929, DOI, pp 108-167.**

**Abstract:** This study deals with the aspects of the linguistic use of the dhamma in Arabic within the three language levels: phonetic, morphological, and grammatical. All of this is combined with talk about the semantic aspects that were found through the presence of the dhamma in the linguistic structure. This study aimed to highlight the great value of one of the short sounds in the Arabic language, in addition to its great role in shaping the language at all levels. Hence, the discussion within this study came through chapters consistent with the phonetic, morphological, and grammatical levels of the language, and emerged from each level of These levels are a group of investigations that would have led us to reach the great value that the dhamma occupies in Arabic. The study took the descriptive analytical method as its method, as it is based on analysis and in-depth study of the language with its vocabulary and structures, which leads to good scientific results. One of the most prominent findings of the study is that the ḍamma is more present at the morphological level compared to the phonetic and grammatical levels, and that it - that is, the ḍamma - indicates strength within the grammatical level, so it was a sign of effectiveness and attribution in general.

**Keywords: Usage, linguistic, level, syntactic, morphological, phonetic.**

**الاستعمال اللغويّ للضمّة على المُسْتَوى التركيبيّ والصرفيّ والصوتيّ**

**ملخص الدراسة:** تتناولُ هذه الدّراسة مظاهرَ الاستعمال اللغويّ للضمّة في العربيّة ضِمْنَ مستويات اللغة الثلاثة: الصوتيّ، والصرفيّ، والنحويّ، يمتزج ذلك كلّه بالحديث عن الجوانب الدّلاليّة الّتي وُجِدت من خلال وجود الضمّة في التركيب اللغويّ. وقد هدفت هذه الدّراسة إلى إبراز هذه القيمة الكبيرة لواحدة من المصوّتات الْقَصِيْرَة في اللغة العربيّة، زيادة على دورها الكبير في تَشْكِيْل اللغة بمستوياتها كافّة، ومن هنا فقد جاء الحديث ضِمْنَ هذه الدّراسة عبر فصول متماشية مع مستويات اللغة الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة، وانبثق عن كل مُسْتَوى من هذه المستويات مجموعة من المباحث الّتي كان من شأنها أن تقودنا للوصول إلى القيمة الكبيرة الّتي تشغلها الضمّة في العربيّة. وقد اتَّخذت الدّراسة من المنهج الوصفيّ التحليليّ سبيلاً لها، إذ هو قائم على التحليل والتعمق في اللغة بمفرداتها وتراكيبها بما يفضي إلى نتائج علمية جيدة. ومن أبرز ما توصَّلت إِلَيْهِ الدّراسة أن الضمّة أكثر حضوراً في المُسْتَوى الصرفيّ مقارنة بالمستويين الصوتيّ والنحويّ، وأنَّها – أيّ الضمّة – تدلّ على القوة ضِمْنَ المُسْتَوى النحويّ، لذا كانت علماً على الفاعليّة وعلى الإسناد بصفة عامة.

**الكلمات المفتاحية: الاستعمال ،اللغوي، المستوى ،التركيبي ،الصرفي، الصوتي.**

**المقدمة**

تتكوّنُ اللغاتُ من مجموعة من الأصوات، يُطلِق عليها علماء اللغة اسم الفونيمات، ويشيرُ هذا المصطلح إلى تلك المكوِّنات الّتي تتميّز بعضها عن بعض بالتقابل، فلا يحلّ أحدها محلَّ الآخر إلا من خلال عناصر التقابل الألفوني، فالفونيمات وسيلة للتركيب الصوتيّ في اللغة.

وتنقسم الأصوات – الفونيمات – في العربيّة إلى قسمين كبيرين، الأوّل: الفونيمات الصَّامتة، وتمثل أصوات العربيّة عامّة باستثناء الحركات وحروف اللّين، والثاني: الأصوات الصّائتة، وتمثل الحركات اللغويّة، سواء منها الحركات الْقَصِيْرَة: الضمّة، والفتحة، والكسرة، أم الطَّوِيْلَة: الألف، والواو، والياء المدِّيَّتان.

والمكوِّنات الصّامتة من أصوات اللغة تأخذ قيمتها الدّلاليّة بارتباطها مع غيرها من أصوات اللغة الأخرى، أمّا الأصوات الصائتة فيمكن القول بأنَّ دورها الدّلاليّ يقلّ إلى حدّ ما عن دور الأصوات الصامتة، إلا أنّ القدماء، والمحدثين كذلك أشاروا إلى تلك القيمة

العظيمة لبعض الحركات في اللغة، فقالوا عن الضمّة إنَّها عَلَم الإسناد، فهذه العبارة بحدّ ذاتها تمثل عنصراً مهماً وقيمة عظيمة في الحديث عن الضمّة في العربيّة.

وللضمّة حضور واسع وبالغ الأهميّة في مستويات اللغة كافّة، ولها كذلك دور في اتصال الكلام بعضه ببعض، وهذه الدّراسة تحاول أن تكشف لنا عن مظاهر الاستعمال اللغويّ للضمّة في كافّة مستويات اللغة العربيّة.

وتكمن أهميّة هذه الدّراسة في أنَّها تكشف لنا عن الأثر الدّلاليّ، والدور التركيبيّ، والتَشْكِيْل الصوتيّ لأحدى الحركات العربيّة، ألا وهي الضمّة، فالضمّة هي وسيلة لمعرفة عناصر تركيب الكلام، كما تكمن أهميّة هذه الدّراسة في تسليط الضوء على أهميّة الإعراب، ودحض كافّة الآراء القائلة بنفي الإعراب، وانتفاء أهميّته، فحينما تحمل الضمّة مكوِّناً دلالايّاً، أو صوتيّاً، أو تركيبيّاً، يكون ذلك سبيلاً للقول بقيمتها المقصودة في العربيّة.

وتأتي هذه الدّراسة لتحاول الإجابة عن السؤال الآتي:

- ما دور الضمّة الاستعمالي ضِمْنَ المستويات اللغوية في العربيّة؟
- وللإجابة عن هذا السؤال الكبير فقد برزت مجموعة من الأسئلة، وهي كما يلي:
- ما مفهومُ الضمّة؟
- كيف كانت نظرة القدماء للضمّة؟
- ما الأثر الصوتيّ للضمّة؟
- ما الأثر الصرفيّ للضمّة؟
- ما الأثر النحويّ للضمّة؟

وتهدف هذه الدّراسة إلى توضيح نظرة القدماء إلى صوت الضمّة، والحديث عن دوره في تَشْكِيْل الكلام العربيّ.

كما تهدف هذه الدّراسة إلى بيان الأثر الصوتيّ، والصرفيّ، والنحويّ للضمّة في العربيّة، وربط كافّة هذه الجوانب بالنواحي الدّلاليّة الّتي تعتمد اعتماداً واضحاً على الضمّة.

ولم أعثر في حدود علمي على دراسة متخصصة تناولت الحديث عن الضمّة بصورة منفردة، أو تناولت الحديث عن قيمتها اللغويّة، وجُلّ ما وصلت إِلَيْهِ من الدّراسات تناولت الحديث عن موضوع الضمّة اللغويّة ولكن بصحبة غيرها من الحركات، أو بطريقة

مغايرة لما أريد أن أتحدث عنه في هذه الدّراسة، وفيما يلي سأعرض بعضاً من هذه الدّراسات:

أوّلاً: دراسة منال محمد هاشم النجار(٢٠١٠م). بعنوان: أصوات الحركات العربيّة دراسة دلاليّة جمالية، المجلة الأردنية في اللغة العربيّة وآدابها، المجلد: ٦، العدد: ٣.

وتتناولُ هذه الدّراسةُ الحديث عن الحركات العربيّة بأجمعها، ولا تخص الحديث عن الضمّة أو غيرها من الحركات، وقد اهتمَّت هذه الدّراسة بتناول موضوع الحركات من النّاحية الجمالية، والنّاحية الدّلاليّة، ولم تنظر إليها من كافّة جوانب اللغة المختلفة.

وتتميّز دراستنا عن هذه الدّراسة بأن دراستنا أعم وأشمل في تناولها لموضوع الضمّة على وجه التخصيص، كما أنَّها تركّز حديثها على جميع مستويات اللغة، ومظاهر الاستعمال اللغويّ للضمّة بناءً على مستويات اللغة المختلفة

ثانياً: دراسة سعاد كريدي (د.ت). أثر الحركة في توجيه الدّلالة، جامعة القادسية، كلية التربية، قسم اللغة العربيّة.

وتركّز هذه الدّراسة أيضاً حديثها عن الجوانب الدّلاليّة، ولا تتناول النواحي اللغويّة كافّة، كما تتناول الحديث عن جميع الحركات، ولا تخص إحداها بالذكر دون الأخرى.

وما يميّز دراستنا عن هذه الدّراسة أنَّها تناولت الحديث عن المستويات اللغويّة كافّة، الصوتيّة والصرفيّة، والنحويّة، تحت إطار الدّلالة، ولم تغفل جانباً على حساب جانب، كما ركّزت في حديثها على الضمّة بوجه الخصوص، الأمر الّذي يفضي إلى الدّراسة العموديّة دونَ الأفقيّة.

ثالثاً: دراسة محمود الحريبات (٢٠٠٨م). وظائف الحركات في اللغة العربيّة، مجلة الحوار المتمدن، العدد: ٢٤٥٣.

وتتناول هذه الدّراسة الحديث عن وظيفة الحركة في اللغة، وذلك بصورة سطحية غير مباشرة، انطلاقاً من طبيعة كل حركة من هذه الحركات، ولا تخص الحديث عن واحدة بعينها.

تعتمد هذه الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الوصول إلى نتائجها، انطلاقاً من كون هذا المنهج يأخذ بخطوات المنهج العلمي في البحث عن الظواهر اللغويّة، وفحصها، والتوصل إلى النتائج العلمية المقنعة.

وقد انقسمت الدّراسة إلى الفصول الآتية:

الفصل الأول: وتناول الحديث عن مظاهر الاستعمال الصوتيّ للضمّة، وذلك ضِمْنَ مظاهر صوتيّة مختلفة، كالرَّوم والإشمام، وضم ميم الجمع مع التقاء الساكنين، وغير ذلك.

في حين جاء الفصل الثاني لبيان مظاهر الاستعمال الصرفيّ للضمّة ، ضِمْنَ عناصر الصرف المختلفة، سواء في صيغ الأفعال، أم صيغ الأسماء، أم في المشتقّات، والجموع وصيغة التصغير.

في حين جاء الفصل الثالث لبيان مظاهر الاستعمال النحويّ للضمّة، في كونها علماً على الإسناد، ودليلاً على العامل المعنوي، وغيرها من مظاهر الضمّة في المُسْتَوى النحويّ التركيبيّ.

## الفصلُ الثاني

## مظاهرُ الاستعمالِ الصرفيِّ للضمّةِ

كَمَا هو معلومٌ فإنَّ الدَّرس اللغويّ الحديث يقسم اللغة إلى مستوياتٍ عدّة، أوَّلُها المُسْتَوى الصوتيّ، وهو المُسْتَوى الّذي يقوم فيه الباحث بتحليل أصوات اللغة، والنَّظَر في علاقاتها الصوتيّة مع بعضها، ويبين تأثير كل صوت فيما جاوره من الأصوات الأخرى، وعناصر التَّشْكِيْل الصوتيّ، والمظاهر الصوتيّة ضِمْنَ اللهجات المختلفة، إلى غير ذلك من الموضوعات الّتي يتناولها هذا المُسْتَوى اللغويّ .[1]

وتدخلُ الضمّة في هذا المُسْتَوى اللغويّ، وتلعبُ دوراً فاعلاً في التَّأثير في الأصوات الّتي تجاورها، كما تخضع هي نفسها لملامح التطور والتغير الّتي تحمل في ثناياها عناصر الدّلالة المختلفة في بعض الأحيان، وذلك في ظواهر الرَّوم والإشمام، والاختلاس، والنَّبر، ونحوها من المظاهر الصوتيّة المختلفة.

في حين يشيرُ المُسْتَوى الصرفيُّ إلى الصِّيغةِ الشَكْلِيّة للوحدة الكلاميّة، شاملاً بذلك الحديث عن اشتقاقها، والزمن الّذي تدل عليه، وحركاتها وسكناتها، وما طرأ عليها من

[1] () انظر: السعران، محمود (١٩٩٧م). علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ط٢، ص: ١٠.

تبديل وتغيير حذفاً، وزيادة، وغير ذلك من المظاهر البنيوية الّتي تخضع في مجملها للجانب الشكلي، بمعنى أن المُسْتَوى الصرفيّ يناقش الصيغة الشَكْلِيّة للكلمة .[٢]

وتدخلُ الضمّةُ ضِمْنَ هذا المُسْتَوى حاملة معها الجانب الدّلاليّ، فنجدها مثلاً في ضمّ ميم اسم الفاعل وميم اسم المفعول واسمي الزمان والمكان والمصدر الميميّ...الخ من غير الثلاثيّ، مع الإشارة هاهنا إلى اشتراكها في الدّلالة على هذه المشتقّات والمعاني المشتقّة إلى جوار حركة ما قبل الآخر في الصيغة المشتقّة، ونجدها في بعض صيغ الصفة المشبهة وصيغ المبالغة، كما نجدها في صيغة التصغير، إلى غير ذلك من المواضع الصرفيّة الكثيرة الّتي لا نشك لحظة أنَّها تحمل في مضمونها قيمة دلاليّة صرفيّة اعتماداً على وجود هذه الضمّة في هذه الصيغة.

أمّا المُسْتَوى النحويّ فيهتمّ بالحديث عن المكوناتِ التركيبيّة للجملةِ اللغويّة، آخذاً في اعتباره الحديث عن الحركات عموماً، بوصفها مادّة الإعراب، وأساسه الّذي يقوم عليه[٣]، ويرتبط المُسْتَوى النحويّ بالمُسْتَوى الدّلاليّ من جهة أهميته في تَشْكِيْل المعنى، فإن المُسْتَوى النحويّ بعلاقته مع سواه من مستويات اللغة يدخل في تَشْكِيْل المعنى وتوضيحه .[٤]

وتدخل الضمّة كذلك ضِمْنَ هذا المُسْتَوى، كما تلعب فيه دوراً فاعلاً لا يقل أهميّة عن المستويين السابقين، إذ نجدها علم الإسناد، كما نجدها دليلاً على التعري من العوامل، ودليلاً على العامل المعنوي، إلى غير ذلك من القيم التركيبيّة لهذه الحركة ضِمْنَ المُسْتَوى النحويّ.

ويمثل المُسْتَوى الصرفيّ أحد مستويات اللغة الرئيسة، انطلاقاً من طبيعته المرتبطة ببنية الكلمة وما يطرأ عليها من تحولات في حروفها، وعلاقات الحروف بعضها مع بعض، فهو المُسْتَوى الّذي يتناول بنية الكلمة بكل ما يطرأ عليها من تحولات وتبدلات واختلافات وفقاً لمنظومة القوانين اللغويّة الّتي تحكم تلك الكلمات.

يقودنا ذلك إلى بيان مفهوم المُسْتَوى الصرفيّ، إذ يختص هذا المُسْتَوى من بين مستويات اللغة بالنظر في بنية الكلمة، من جهة شكلها العام، ويتناول قضايا الاشتقاق والجمود،

---

[٢]() انظر: حسان، تمام (٢٠٠٦م). اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط٥، ص: ١٠٤.

[٣]() انظر: بشر، كمال (د.ت). دراسات في علم اللغة، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ص: ٢٠٢.

[٤]() انظر: السعران. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: ١٨٧.

والحذف والزيادة، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، وغيرها من القضايا الّتي ترتبط بملامح البنية الظاهرة للكلمة العربيّة، وحين نتحدث عن هذا المُسْتَوى فهذا لا يعني أنه بمعزل عن سواه من مستويات اللغة، أي اكتفاء كل مُسْتَوى من هذه المستويات بما فيه دون النظر لما في سواه من المستويات الأخرى، بل إن هذه المستويات تنضم بعضها لبعض لتشكل معاً تراكيب اللغة بما فيها من جوانب مختلفة ومتعدّدة، أي إن المُسْتَوى النحويّ يكمل المُسْتَوى الصرفيّ، والصرفيّ يكمل الصوتيّ، وهكذا فإن مستويات اللغة يكمل بعضها بعضاً .[٥]

يتناول المُسْتَوى الصرفيّ الوحدات الكلامية من جهة تركيبها المورفيمي، فالكلمة العربيّة تتكون من مجموعة من المورفيمات الّتي تشكل بانضمامها الوحدة الكلامية، فيكون دور المُسْتَوى الصرفيّ وفقاً لذلك مرتبطاً بالبحث في طبيعة هذه المكونات المورفيمية وعلاقاتها بعضها مع بعض ضِمْنَ التراكيب اللغويّة المختلفة .[٦]

وبما أن هذه الدّراسة تتحدث عن قيمة الضمّة اللغويّة، وتحاول بيان أثرها ضِمْنَ مستويات اللغة المختلفة، فإنه من الجدير بالذكر فأن للضمّة دوراً مهماً في المُسْتَوى الصرفيّ دون سواه من المستويات، فصحيح أن دور الضمّة موجود في سائر مستويات اللغة الأخرى، إلا أن دورها في المُسْتَوى الصرفيّ يعدّ أكثر ظهوراً، والمباحث الآتية تبيّن ذلك.

- **البِناءُ للمجهولِ في الماضي والمضارعِ:**

تختص اللغة العربيّة بصيغة دالة على أن الفاعل غير موجود في الكلام، وأن هذا الفاعل قد حُذف لأمر ما، فقد ذكر النحاة الأسباب الّتي تفضي بالمتكلم لحذف الفاعل، وهي أمّا الخوف من ذكر الفاعل، نحو قولك: قُتِل الرجل، وأنت تعرف الفاعل، ولكنك لم تذكره خوفاً من أن يلحقك شيء ما كالشهادة ونحوها، أو لجلالته، نحو: خُلِق الإنسان، فالخالق هو الله سبحانه وتعالى، أو لخساسة الفاعل، أو للجهالة بالفاعل نفسه، أو للإيجاز والاختصار، فهذه المعاني الّتي يُحذف لأجلها الفاعل في العربيّة .[٧]

---

[٥]() انظر: حسان. اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص: ١٤٦.

[٦]() انظر: بشر. دراسات في علم اللغة، ص: ٢٠١.

[٧]()ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (١٩٧٧م). شرح المقدمة المحسوبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ج: ٢، ص: ٣٧٠.

وقد احتفظت اللغة العربيّة من بين أخواتها السامية بهذه الصيغة الصرفيّة الدالة على البناء للمجهول، في حين تلاشت من أكثر أخواتها السامية الأخرى، وحلت محلها صيغ المطاوعة مثل: انفعل، وافتعل، والشأن في ذلك شأن اللهجات المحكية المعاصرة الّتي تخلت عن هذه الصيغة، واتخذت من صيغ المطاوعة سبيلاً للدلالة على حذف الفاعل من الكلام، ومع ذلك فلا ننكر وجود هذه الصيغة في جسم اللغة الفصيحة، وإن كان وجودها ضِمْنَ ما يمكن أن نطلق عليه الهيكل العظمي للغة، إذ لم تعدّ تستعمل هذه الصيغة في الواقع الاستعمالي المحكي، إلا أن نصوص اللغة ومنها القرآن الكريم لا تزال تحمل هذه الصيغة بين ثناياها، ويمكن القول إن هذه الصيغة – صيغة البناء للمجهول – تمنح اللغة شيئين اثنين، الأول: ويتمثل بالجانب التعبيري المتمثل بالحالة التواصلية بين أفراد اللغة، والثاني: ويتمثل بالجانب الفني الجمالي للغة .[٨]

وتنتمي هذه الحالة لصيغة بنائية صرفيّة واضحة المعالم، هي صيغة البناء للمجهول، إذ يخضع الفعل الماضي والمضارع لهذه الصيغة، في حين أنَّها لا تنطبق على فعل الأمر، أمّا بالنسبة للماضي فإنه يُبنى للمجهول من خلال ضمّ أوله وكسر ما قبل آخره، سواء أكان ماضياً مجرداً، نحو: قُتِل، أو مزيداً، نحو: قُوْتِل، أو رباعيّاً مجرداً، مثل: دُحرِج، أو مزيداً، نحو: تُدحرِج .[٩]

وإذا بُني الفعل المضارع للمجهول فيكون بناؤه بضم أوله، وفتح ما قبل الآخر، نحو: يُقاتَل، ويُسمَّى، ويُتدحرَج .[١٠]

أما إذا كان الفعل الماضي مزيداً بهمزة وصل في أوله، فإنه يُضم الحرف الأول والثالث منه، نحو: اُنطُلِق، واُستُخرج، واُقْتُحِم[١١]، فالضمّة ظهرت هاهنا ضِمْنَ حرفين من

---

[٨]() انظر: محمد، عبد الفتاح (٢٠٠٦م). الفعل المبني للمجهول في اللغة العربيّة أهميته مصطلحاته أغراضه، مجلة جامعة دمشق، المجلد: ٢٢، العدد الأول، ص: ٢٠.

[٩]()ابن الأثير الشيباني. البديع في علم العربيّة، ج: ١، ص: ١١٤، وابن ظهيرة، أبو الخير محمد (١٤٢١هـ). المنهل المأهول في البناء للمجهول، تحقيق: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة: ٣٣، العدد: ١١٣، ص: ٤٠٥، وهناك بعض الحالات التفصيلية الّتي تطرقنا للحديث عنها في الفصل الأول حينما يُبنى الفعل الأجوف للمجهول، نحو: قِيل، وبِيع، وهي لا تهمنا كثيراً في هذا الفصل، وإن ما يهمنا الحديث عن الصيغة القياسية لهذا النوع من القياس.

[١٠]() ابن الأثير الشيباني. البديع في علم العربيّة، ج: ١، ص: ١١٤.

[١١]() انظر: ابن ظهيرة. المنهل المأهول، ص: ٤٠٦.

حروف الكلمة، ومنه في كتاب الله تعالى: "فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ" .[١٢]

ولا بد من إحلال جزء آخر من الجملة محل الفاعل المحذوف في صيغة المبني للمجهول، فإن كان المفعول بِهِ موجوداً فهو أولى بأن يحل محل الفاعل، وإن لم يكن موجوداً أُقيم غيره مقامه، ويسمى نائباً للفاعل، ويسمى هذا الفعل ما لم يسمّ فاعله، ولا بد من قيام اسم مرفوع مقام الفاعل المحذوف في صيغة البناء للمجهول؛ لأن الفعل لا بد أن يليه اسم مرفوع، فإن لم يكن الفاعل فسواه من مكونات الجملة الّتي يصلح أن تنوب عن الفاعل المحذوف .[١٣]

يقول الله سبحانه وتعالى: "قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ[١٤]"، فقد ناب المفعول بِهِ في هذه الآية الكريمة عن الفاعل، فـ "أصحاب" في أصل الجملة مفعول به، ولما بُني الفعل للمجهول ناب المفعول بِهِ عن الفاعل.

ويصلح أن ينوب عن الفاعل عدد من مكونات الجملة، غير أنَّها تحمل ترتيباً مخصصاً، فليس الأمر مجرد نيابة فحسب، إذ ينوب عنه بداية المفعول به، فإن لم يوجد ناب عنه المفعول المطلق، أو المفعول فيه، أو الجار والمجرور، غير أنه إذا وُجِد المفعول بِهِ في الكلام لم يصلح أن يقام غيره نائباً للفاعل، وإنْ لم يوجدْ تساوت بقية العناصر الأخرى في الأولوية للنيابة عن الفاعل .[١٥]

ففي قوله سبحانه وتعالى: "يَاأَيُّهَا الّذين آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الّذين مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ[١٦]"، ناب المفعول بِهِ عن الفاعل، وهو "الصيام"، إذ في أصل الجملة "كتبَ اللهُ الصيامَ عليكم"، على الرغم من تقدم شبه الجملة على المفعول بِهِ إلا أنه أولى في النيابة عن الفاعل، أمّا "كُتِب" التالي فقد ناب عن فاعله الضمير المستتر العائد على "الصيام" الأولى.

---

[١٢]() سورة البقرة الآية ١٧٣.

[١٣]() ابن الوراق. علل النحو، ص: ٢٧٧.

[١٤]() سورة البروج الآية ٤.

[١٥]() الجزولي. المقدمة الجزولية، ص: ١٤٢.

[١٦]() سورة البقرة الآية ١٨٣.

ويقول سبحانه أيضاً: "وَقِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَاسَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ"[١٧]، تتضمن الآية الكريمة أربعة نماذج من الأفعال المبنية للمجهول، وهي: قيل، وقد تكررت مرتين، وغيض، وقُضِي، وكلها مبنية للمجهول، بنيابة المفعول بِهِ عن الفاعل.

إذن لا تكتفي صيغة البناء للمجهول بحذف الفاعل فحسب من الكلام، ولا بإقامة المفعول بِهِ أو شيء من أجزاء الجملة مقام الفاعل، بل هي تحول في بنية الفعل نفسه، إذ لم يعدّ الفعل وفقاً لصيغته البنائية الأصيلة، وإنما تحوّل عن هذه الصيغة إلى صيغة أخرى متمثلة بتحول في حركات هذا الفعل، وذلك بضم أول حرف من الفعل، وكسر ما قبل الآخر إذا كان ماضياً، وفتحه إذا كان مضارعاً .[١٨]

ويعدّ هذا التحول البنائي في صيغة الفعل سواء أكانت ماضية أم مضارعة شرطاً من الشروط الّتي يتوجب على المتكلم الإتيان بِهَا كي يصل إلى صيغة المبني للمجهول، إذ بوجود هذا الشرط تتم حالة البناء للمجهول في اللغة .[١٩]

بيّن ابن الصائغ أن الغاية من هذا التحول البنائي في صيغة الفعل الماضي والمضارع عِنْدَ بنائه للمجهول تتمثل بإعلام المُتَلَقِّي أن الاسم المرفوع بعد هذا الفعل ليس مرفوعاً على سبيل الفاعلية، وإنما على سبيل النيابة عن الفاعل .[٢٠]

يتضح ممّا سبق أن ما طرأ على الفعل الماضي والمضارع في الكلام إنما هو تحول في صيغته قبل أن يكون تحولاً في دلالته، وذلك بضم أول الفعلين، وكسر ما قبل الآخر في الماضي، وفتحه في المضارع، وهذه الحالة البنائية الّتي يتحول إليها الفعل ميّزته بصيغته الدالة على ما لم يسمّ فاعله دون صيغ الأفعال الأخرى.

ويمثل هذا التحول الطارئ على الفعل تحولاً صرفيّاً بحتاً، وذلك بإخال حالة بنائية على الكلمة، ويقودنا هذا التحول الصرفيّ إلى دلالة مختلفة في الكلام، وهي أن الفعل ليس مبنياً للمعلوم، بمعنى أن الاسم المرفوع بعد هذا الفعل ليس فاعلاً، وإنما هو نائب عن الفاعل.

---

[١٧]() سورة هود الآية ٤٤.

[١٨]() انظر: ابن الخباز، أحمد بن الحسين (٢٠٠٧م). توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، ص: ١٢٨.

[١٩]() انظر: ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان (٢٠١٠م). الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ص: ١٥.

[٢٠]()ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (٢٠٠٤م). اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادّة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. السعودية، الطبعة الأولى، ص: ٣١٥.

ويُلحَظ أن أول ما طرأ على بنية هذا الفعل عِنْدَ بنائه للمجهول ضمّ أوله، أي تغير حركة الفعل الأولى، وهي الفتحة، ونقلها إلى الضمّة، بمعنى أن اللغة أرادت أن تمنح المُتَلَقِّي فكرة مباشرة وسريعة وأولية لما طرأ من تحول بنائي على هذا الفعل، انطلاقاً ممّا يعقب هذا التحول البنائي من تحول في الدّلالة، فانتقال الدّلالة من الفاعلية إلى النيابة عن الفاعل هو السبب الّذي دفع بهذا التحول أن يكون أول الكلمة، كما نلحظ أن الضمّة قد لعبت دوراً مهماً في الوصول إلى هذه الدّلالة اللغويّة، انطلاقاً من وجودها في صيغتي الماضي والمضارع، إذ لم تتغير الضمّة عن موضعها في هذين الفعلين، وإنما بقيت موجودة في أول الفعل، وكان وجودها في أول الفعل إشارة أولى للمُتَلَقِّي بأن هذا الفعل ليس مبنياً للمعلوم، وإنما هو مبني للمجهول.

وخلاصة القول إن ضمّ أول الفعل عِنْدَ بنائه للمجهول إشارة أولى للحالة الدّلاليّة والتركيب الإسنادي الّذي عليه هذا الفعل، فهو مسند إلى ما ينوب عن الفاعل، وليس إلى الفاعل نفسه، فتكون الضمّة على ذلك دليلاً على هذا التحول وإشارة له.

- **صيغةُ "فَعُلَ" ودلالتُها على الخِلْقةِ أو العيبِ:**

تأتي الأفعال في العربيّة وفقاً لنظام محدد من الحركات في ماضيها ومضارعها، فحركة الماضي دليل على حركة المضارع، وتنحصر هذه الحالة البنائية للأفعال في العربيّة ضِمْنَ أمثال ستة يطلق عليها الأبواب الستة، وذلك وفقاً لحركة الفعل ماضياً ومضارعاً، وهي: فتح ضم، أي أن يكون الفعل مفتوح العين في الماضي، مضمومها في المضارع، مثل: كتَب، يكتُب، وفتح كسر، وهو أن يكون الفعل مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع، مثل: باع يبيع، وفتحتان، أي أن تكون عين الفعل مفتوحة في الماضي والمضارع، مثل: نام ينام، وكسر فتح، أي أن يكون الفعل مكسور العين في الماضي مفتوحها في المضارع، مثل: شرِب، يشرَب، وضمتان، أي أن يكون الفعل مضموم العين في الماضي والمضارع، مثل: حسُن، يحسُن، وكسرتان، أي أن يكون الفعل مكسور العين في الماضي والمضارع، فهذه الأمثال الستة الّتي يأتي عليها الفعل في العربيّة .[٢١]

ووفقاً لوجود هذه الأمثلة الستة في اللغة، فقد اشتقت العربيّة أفعالها، وتداخلت في بعض الأحيان، الأمر الّذي أدخل صعوبة لا يستهان بِهَا في الحديث عن تصريف الأفعال، وكيفية الوصول إلى الأصل الصحيح الّذي تفرع عنه المضارع والأمر ونحوهما من تصريفات

[٢١]()الأفغاني، سعيد (٢٠٠٣م). الموجز في قواعد اللغة العربيّة، دار الفكر العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: ٣٢.

الأفعال العربيّة، خاصة في الأفعال الّتي يقل استعمالها في كلامنا اليومي، فلا شك من وجود هذه الصعوبة في تصريف هذه الأفعال العربيّة انطلاقاً من نماذجها الستة المشار إليها .[٢٢]

ويهمنا من هذه الأمثال الستة الّتي عرفتها العربيّة مثال: فعُل: يفعُل، وذلك لأن الضمّة موجودة في صيغتي الماضي والمضارع، فقد استغلّ النحاة وجود هذه الصيغة لحصر معناها الّذي تدل عليه في معاني الخلقة، والعيوب، وما شاكل ذلك، نحو: حسُن، وقبُح، وجمُل، وظرُف، وغيرها، وهذا النوع من الأفعال لا يتعدّى إلى المفعول، بل يبقى مكتفياً بالفاعل، أي إنه فعل لازم وليس متعدّياً .[٢٣]

أما إذا جاء شيء من هذه الأفعال متعدّياً فإنه من قبيل الشذوذ لا من قبيل القاعدة القياسية وفقاً لما أشار إِلَيْهِ سيبويه، فقد نُقِل عن بعض العرب أنه قال: كُدْتُ، بضم الكاف، وقد جعله من باب الشاذ .[٢٤]

يتركّز الحديث عن هذه الصيغة في ناحيتين اثنتين، هما:

النّاحية الأولى: أن هذه الصيغة لا تكون إلا لازمة، ولا يصلح أن تكون متعدّية، استناداً إلى المسموع من كلام العرب .[٢٥]

النّاحية الثانية: أن الأفعال الّتي تنتمي إلى هذه الصيغة غالباً ما تحمل معنى محدداً، أو لنقل إنَّها تشترك في معنى مخصص بينها، وهو الدّلالة على الصفة الثابتة في الشخص، كالجبن، والظرافة، والحسن، والقبح، ونحوها من الصفات الثابتة في الشخص ولا تتغير .[٢٦]

ولقد أشار ابن مالك إلى أن هذا الفعل من تداخل اللغات، وأن الضمّة ليست حقيقية في مضارع هذا الفعل .[٢٧]

---

[٢٢]() انظر: الجيهاد، عبد الحميد (٢٠١٣م). نظام تصريف الأفعال في اللغة العربيّة، مجلة " RIST "، العدد: ٢٠، العدد الثاني، ص: ٢٧، وتتناول هذه الورقة الحديث عن تصميم مصرف آلي للأفعال في العربيّة يقوم باستخراج تصريفات الأفعال عبر جهاز الحاسوب وفقاً لإحدى لغات البرمجة المعهودة.

[٢٣]() ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٤، ص: ٤٢٨.

[٢٤]() سيبويه. الكتاب، ج: ٤، ص: ٤٠.

[٢٥]() انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ص: ٤٣٠.

[٢٦]() انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: ٣، ص: ٢٠٨.

[٢٧]() انظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (١٩٩٧م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ٣٧٩، و ابن الحداد، أبو عثمان سعيد بن محمد (١٩٧٥م). كتاب الأفعال، تحقيق: حسن محمد محمد شرف، مراجعة: مهدي علام، مؤسسة دار الشعب، القاهرة – مصر، ج: ٢، ص: ١٩٣، والسيوطي. همع الهوامع، ج: ١، ص: ٤٧٣.

يقول ابن يعيش في صيغة "فعُل" الّتي تأتي بالضم: " وأمّا "فَعُلَ" مضمومَ العين في الماضي فبناءٌ لا يكون إلَّا لازمًا غير متعدّ؛ لأنه بناءٌ موضوعٌ للغرائز والهيئة الّتي يكون الإنسانُ عليها من غيرِ أن يفعل بغيره شيئًا، ولا يكون مضارعه إلَّا مضمومًا، بخلافِ "فَعَلَ" و"فَعِلَ" اللذين يكونان لازمين ومتعدّيين. ولم يشذّ منه شيءٌ إلَّا ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال: "كُدْتُ" بضمّ الكاف، "أكادُ"، وهو من تداخُل اللغات" .[٢٨]

وممّا جاء على هذه الصيغة من كتاب الله تعالى قوله: "وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالّذي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ" .[٢٩]

بيّن النحاة أن هذه الصيغة تدل على ما كان من خلق أو خلقة، أو كان من العيوب، أي إنَّها تأتي في الكلام للدلالة على الصفات الثابتة المستقرة للإنسان[٣٠]، فقولنا: حسُن فلان، فهذا لا يعني أنه حسن الآن، ثم سيصير قبيحاً، أو قبُح، وأنه سيصير بعد قليل حسناً، وهكذا بالنسبة لسائر الأفعال الّتي تنتمي إلى هذه الفئة، أي تنطبق الفكرة على جبُن، وظرُف، ونحوها، فكلها تدل على ثبوت في المعنى والدّلالة والصفة، وإنَّها من صيغة "فعُل".

يتبادر إلى الذهن السؤال الآتي: هل ينحصر معنى الثبات في الصفة والدّلالة على اللزوم فقط في هذه الصيغة؟

يمكن الإجابة عن هذا التساؤل بأن هناك من الصيغ الأخرى ما تأتي للدلالة على صفة ثابتة، ومنها ما يأتي متعدّياً، غير أن الفارق بين هذه وتلك أن هذه الصيغة لا تأتي إلا هكذا في الغالب الأعم، في حين أن الصيغ الخمسة الأخرى يستوي أن يأتي فيها اللازم مع المتعدّي، والدال على الثبات في الصفة والدال على المتحول من الصفات.

لقد ركّز النحاة في كلامهم عن هذه الصيغة على تلك الدّلالة على المعنى والمبنى، فجعلوا الضمّة في طليعة كلامهم عن هذه الصيغة، فكان كلامهم أن الفعل مضموم العين في الماضي لا يأتي إلا مضمومها في المضارع، ولا يكون إلا للدلالة على الثبات في الصفة، والفعل لازم، بمعنى أنهم جعلوا من الضمّة دالة على هذه المعاني، وأفادوا من هذه الصيغة الّتي تنحصر لهذه الضمّة كي تدل على هذا المعنى الّذي هم في صدد الحديث عنه.

---

[٢٨]() ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٤، ص: ٤٣٠.

[٢٩]() سورة الأعراف الآية ٥٨.

[٣٠]()ابن هشام. أوضح المسالك، ج: ٣، ص: ٢٠٨.

من هنا فإن قيمة الضمّة ضِمْنَ صيغة "فعُل: يفعُل" تتمثل في أنَّها تمنح أمرين اثنين، وهما: الدّلالة على لزوم الفعل، وعلى أن الصفة الّتي يتصف بِهَا هذا المعني إنما هي صفة ثابتة، ويجب أن يتبادر هذان المعنيان للمُتَلَقِّي أو للقارئ بمجرد أن يلحظ أن الفعل مضموم العين في الماضي، فكانت الضمّة بذلك دليلاً لهذا القارئ أو المُتَلَقِّي على هذين المعنيين، وبذلك تتضح مظاهر الاستعمال اللغويّ للضمّة في هذه الصيغة الصرفيّة.

- **الدّلالةُ على مضارعِ صيغةِ "أَفْعَلَ" ونحوِها من صيغِ الثلاثيِّ المزيدِ بحرفٍ وصيغِ الرباعيّ:**

يأتي الفعل الثلاثيّ المزيد بحرف مضموم حرف المضارعة، مثل: أكرم يُكرم، وأقطع: يُقطع، وهكذا، وهذا الضم لا يكون إلا في حال كون هذا الفعل مزيداً بحرف كالهمزة مثلاً، أمّا إذا كان مفتوحاً فهذا يعني أنه مجرد من الزيادة .[٣١]

يشير الأصل المفترض لصيغة "أفعل" أن تكون بالهمزة، أي: أكرم: يؤكرم، وأقدم: يؤقدم، وإنما حُذِفت الهمزة من صيغة المضارع لأن الباب جُعِل على وتيرة واحدة، وذلك أن المتكلم إذا أخبر عن نفسه قال: أؤكرم، فكرهت العرب اجتماع الهمزتين، فحذفت إحداهما تخفيفاً، ثم طُرِد الباب على وتيرة واحدة في سائر حروف المضارعة .[٣٢]

ويُتوصّل بهذه الصيغة الصرفيّة إلى التفريق بين ما كان أصله: فعل، وما كان أصله: أفعل، مثل: كرم وأكرم، فإن مضارع كرم: يَكرُم، ومضارع أكرم: يُكرِم، فكان ضمّ حرف المضارعة سبيلاً للوصول إلى التفرقة بين الأصلين .[٣٣]

وممّا ورد في كتاب الله تعالى مضارعاً لصيغة "أفعلَ" قوله: "وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ[٣٤]"، وهو ماضي: أقسمَ.

وتأخذ سائر الأفعال الثلاثيّة المزيدة بحرف الحالة البنائية ذاتها – ضمّ حرف المضارعة - نحو: قسّم: يُقسّم، وقاتلَ: يُقاتِلُ، إضافة إلى صيغة "أفعل" الّتي سبقت، فهذه الأوزان الّتي زيدت فيها الهمزة يصاغ المضارع منها كما يصاغ من الأفعال الرباعيّة على نحو:

---

[٣١]()الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (١٩٩٥م). الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ص: ٢٤٧.

[٣٢]() انظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ٧٢.

[٣٣]()الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (١٩٩٠م). التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: ٤، ص: ١٧٢.

[٣٤]() سورة الرّوم الآية ٥٥.

دحرج؛ وذلك لأنَّها في شكلها صارت كالرباعيّة، ولفظها لفظ الرباعيّ، من هنا قيست عليه، وجُعل مضارع هذه الصيغ على زنة مضارع الفعل الرباعيّ .[٣٥]

وممّا جاء في كتاب الله العزيز على هذه الأفعال قوله: "يُثَبِّتُ اللَّهُ الّذين آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ[٣٦]"، وهو مضارع: ثَبَّتَ، وكذلك قوله: "وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا[٣٧]"، وهو مضارع الفعل: قاتَلَ.

يأتي مضارع الأفعال الثلاثيّة المزيدة بحرف على نسق واحد، بضم أوله وكسر ما قبل آخره، فإذا بُنيت هذه الأفعال جميعاً للمفعول بقيت على حالها وفُتِح ما قبل آخرها؛ لأن المضارع فيها يأتي دائماً مكسور العين .[٣٨]

ولا تقف فائدة الضمّة في هذه الصيغة على الدّلالة أن الفعل من قبيل الثلاثيّ المزيد بحرف، وإنما تحمل هذه الضمّة دلالة أخرى، تتمثل بأن الهمزة الّتي حُذِفت من صيغة "أفعل" إنما هي همزة قطع لا همزة وصل[٣٩]، وما يقود إلى القول بأن هذه الهمزة همزة قطع وليست همزة وصل إنَّها جاءت تحمل معنى جديداً في الكلام، فهي جاءت لتنقل الفعل من حالة اللازم إلى حالة المتعدّي، لذا سُميت همزة التعدّية، من هنا فقد جُعِلت همزة قطع لا همزة وصل .[٤٠]

يظهر ممّا سبق كيف أن الضمّة قد أتت لفائدة وغاية صرفيّة تمثلت في ناحيتين هما:

النّاحية الأولى: إنَّها دلّت المُتَلَقِّي أن الفعل الّذي أُخِذ منه المضارع إنما هو فعل مزيد بحرف وليس فعلاً ثلاثياً، إذ لو بقيت حركة حرف المضارعة فتحة لالتبس الفعلان المجرد والمزيد خاصة في صيغة "أفعل"، فلو كان مضارع: أقسمَ، هو: يَقسم، لما اختلفت هذه

---

[٣٥]() انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ج: ٣، ص: ١١٤.

[٣٦]() سورة إبراهيم الآية ٢٧.

[٣٧]() سورة النساء الآية ٧٤.

[٣٨]()ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٥٤م). المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ص: ٩٣.

[٣٩]() الفراهيدي. الجمل في النحو، ص: ٢٤٧.

[٤٠]() انظر: ابن الوراق. علل النحو، ص: ٥٥٨.

الصيغة مع صيغة المضارع من "قسم"، وبالتالي وقع اللبس، فكان دور الضمّة ماثلاً في إماطة اللبس عن صيغة المضارع المزيد بالهمزة.

النّاحية الثانية: إنَّها – أي الضمّة - دلّت بصورة غير مباشرة على أن الهمزة الّتي كانت في صيغة الماضي إنما هي همزة قطع لا همزة وصل، إذ إنَّها لو كانت همزة وصل لما ضمّ حرف المضارعة، فكانت هذه فائدة صرفيّة أخرى لهذه الضمّة.

من هنا فإن هذه الضمّة ليست مجرد حركة بنيوية فحسب، وإنما لها دور فاعل في الدّلالة على معانٍ أخرى يمكن للمُتَلَقِّي أو القارئ أن يفهمها من خلال وجود هذه الضمّة، فلَوْلا هذه الضمّة لما استطاع المُتَلَقِّي أن يفرق بين الفعل المضارع المجرد عن الزيادة، والفعل المضارع المزيد بحرف – الهمزة – فهذه الضمّة هي الّتي منحت المُتَلَقِّي هذه الفكرة، ومكّنته من الوصول إلى هذه الدّلالة، يضاف إلى ذلك أن الضمّة حين تقع مع حرف المضارعة لصيغة "أفعلَ" دلّت أن الهمزة الّتي في الماضي همزة قطع لا وصل، وقد توصلنا إلى هذه الفائدة الدّلاليّة عبر وجود الضمّة في هذه الصيغة.

وتنطبق هذه الفكرة الّتي سبقت على الأفعال الثلاثيّة المزيدة بحرف عِنْدَ صياغة المضارع منها، والفعل الرباعيّ، مثل: دحرج: يُدحرج، فإن حرف المضارعة يُضم دلالة على أن هذا الفعل من الرباعيّ، ولا يُضم الخماسي مثلاً، فضم حرف المضارعة لا يكون إلا للرباعيّ .[٤١]

ولقد أشار سيبويه لهذه الفكرة حين ذكر أن كل فعل رباعيّ يأتي مضارعه مضموم الأول، سواء أكان رباعيّاً أصالة أم مزيداً، بمعنى أنه ربط بين الفعل الرباعيّ من نحو: دحرج، مع الفعل المزيد بحرف من نحو: أقبل، وكرّم، وقاتل، فكلها يُبنى مضارعها بضم أوله .[٤٢]

واختيرت الضمّة للفعل الرباعيّ عِنْدَ اشتقاق مضارعه؛ لأن الفتحة كانت للثلاثي، فلم يكن للرباعيّ سوى الضمّة، ثم أُلحقت بِهِ سائر الأفعال الثلاثيّة المزيدة بحرف لأنَّها صارت بمثابته .[٤٣]

وتختلف قيمة الضمّة الّتي دخلت حرف المضارعة مع الرباعيّ المجرد عن قيمتها في الثلاثيّ المزيد، فقد منحتنا الضمّة في الثلاثيّ المزيد دلالة على الزيادة الّتي دخلت الفعل، أمّا مع الرباعيّ المجرد فإن الضمّة قد منحتنا دلالة متمثلة بأن هذا الفعل من الرباعيّ

[٤١]() انظر: دنقوز، شمس الدين أحمد (١٩٥٩م). شرحان على مراح الأرواح في الصرف، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة، ص: ٤٩.

[٤٢]() انظر: السيرافي. شرح كتاب سيبويه، ج: ٥، ص: ١٧٧.

[٤٣]() انظر: الثمانيني. شرح التصريف، ص: ١٩٩.

المجرد وليس من غير ذلك من الأوزان، فكان انفراد الرباعيّ بالضمّة دليلاً عليه، كما أن الفتحة كانت دليلاً على الثلاثيّ.

من هنا فإن وجود الضمّة في صيغة المضارع للأفعال الرباعيّة والثلاثيّة المزيدة بحرف ليس وجوداً اعتباطياً دون فائدة تُذكر، دلالة مقصودة، بل إن هذه الضمّة هي الّتي تمنح المُتَلَقِّي الفائدة الّتي يتبين من خلالها نوع هذا الفعل، وهل هو من قبيل المزيد أم من قبيل المجرد، كما حصل في الفعل المزيد بالهمزة، وقد اختيرت الضمّة دون سائر الحركات؛ لأن الفتحة كثيرة في الاستعمال مع مضارع الثلاثيّ والخماسي والسداسي، فكان الخيار بالضمّة.

ولكن السؤال هاهنا لمَ لمْ تُختَرْ الكسرة دون الضمّة؟

من وجهة نظري إن عدم اختيار الكسرة عائد إلى اللهجة الّتي تكسر حرف المضارعة، وهي التلتلة، فلو كُسِر حرف المضارعة لتوهم المُتَلَقِّي أن هذه الكلمة بلهجة التلتلة[٤٤]، فكانت الضمّة أكثر مناسبة من الفتحة والكسرة.

- **ضمّ ميمِ اسمِ الفاعلِ منْ غيرِ الثلاثيِّ:**

يشتقّ اسم الفاعل من الفعل الثلاثيّ على زنة:فاعل، نحو: كتب: كاتب، وضرب: ضارب، وقتل: قاتل، وهكذا، غير أن هذه الصيغة المشتقّة لاسم الفاعل من الثلاثيّ لا تهمنا في هذه الدّراسة، إن ما يهمنا صياغة اسم الفاعل من غير الثلاثيّ، إذ يُشتق اسم الفاعل من غير الثلاثيّ بقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، ومثال ذلك: مُخرِج، ومُستخرِج[٤٥]، ويُكسر ما قبل الآخر في اشتقاق هذه الصيغ الصرفيّة سواء أكان مكسوراً في الأصل، نحو: ينقلِبُ: مُنقلِب، أو مفتوحاً، نحو: يتعلَّمُ: مُتعلِّم.[٤٦]

وممّا جاء في كتاب الله تعالى مشتملاً على اسم الفاعل بصورة مكررة وملحوظة قوله سبحانه وتعالى: "إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ

[٤٤]() التلتلة: كسر حرف المضارعة، يقال: تِعلمون، وتِذهبون، ونحوها، وتنسب إلى بهراء، انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (٢٠٠٠م). سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ٢٤١، و السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (١٩٩٨م). المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ١٦٧.

[٤٥]() انظر: ابن الحاجب. الكافية في علم النحو، ص: ٤١.

[٤٦]() انظر: الفقرا، سيف الدين (٢٠٠٥م). المشتقّات الدالة على الفاعلية والمفعولية دراسة صرفيّة دلاليّة إحصائية، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ص: ٢٥.

وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا[٤٧]"، فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على عدد من أسماء الفاعلين المشتقّة من الثلاثيّ ومن غير الثلاثيّ.

ويحمل اسم الفاعل من غير الثلاثيّ الدّلالة على معنى الزيادة الّتي دخلت الفعل المشتقّ منه أصلاً، فيحمل الدّلالة على التعدّية مثلاً، أو الدّلالة على التكثير، أو معنى المشاركة، إلى غير ذلك من الدّلالات الّتي تأتي مع صيغ الفعل المزيد، ثم يُشتق منها اسم الفاعل، فاسم الفاعل يحمل الدّلالة على معنى الزيادة مثلما كانت تلك الزيادة مرتبطة بالفعل الّذي اشتق منه أصالة .[٤٨]

ومن بين تلك المعاني على سبيل المثال الدّلالة على التعدّية، كما جاء في قوله سبحانه: " مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدً"[٤٩]، فكلمة: مرشداً، اسم فاعل من الفعل المتعدّي: أرشد، وقد أفادت الزيادة في هذا الفعل معنى التعدّية، وكذلك أفاد اسم الفاعل "مرشداً" معنى التعدّية استناداً لمعنى الفعل الّذي اشتق منه .[٥٠]

ويُلحظ في اشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثيّ وجود الضمّة في أول هذا المشتقّ، إذ إن حرف المضارعة ينقلب ميماً مضمومة مع هذه الصيغة، بصرف النظر عن كسر ما قبل الآخر، ولم يُسمع عن العرب غير الضم في هذه الميم، في حين سمع الفتح بدلاً من الكسر، مثل: مُسهَب، ومُحصَن، مُلفَج، بالفتح دون الكسر، أمّا الضمّة فباقية على حالها من هذا الاسم المشتقّ .[٥١]

ويطّرد هذا الشكل البنائي المرتبط بميم اسم الفاعل من غير الثلاثيّ مع غيره من المشتقّات الصرفيّة الأخرى، منها اسم المفعول من غير الثلاثيّ، واسم الزمان والمكان،

---

[٤٧]() سورة الأحزاب الآية ٣٥.

[٤٨]()موقده، سمير (٢٠٠٤م). اسم الفاعل في القرآن الكريم دراسة صرفيّة نحويّة دلاليّة في ضوء المنهج الوصفي، رسالة ماجستير، كلية الدّراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص:١١٩ – ١٢٠.

[٤٩]() سورة الكهف الآية ١٧.

[٥٠]() انظر: موقده. اسم الفاعل في القرآن الكريم، ص: ١٢٠.

[٥١]() انظر: الحملاوي، أحمد بن محمد (د.ت). شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ص: ٦٢.

والمصدر الميميّ من غير الثلاثيّ كذلك، فإنَّها جميعاً تُبدأ بميم مضمومة، مع اختلاف في حركة ما قبل آخر هذا الاسم المشتقّ .[٥٢]

تمثل حالة قلب حرف المضارعة ميماً مضمومة في اشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثيّ القاعدة الرئيسة الّتي يُبنى عليها اسم الفاعل في العربيّة، وهي قاعدة كما نرى مطردة ومقيسة في كلام العرب.

وما يلفت انتباه الناظر لهذا المشتقّ ما يرتبط بقول النحاة: قلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، فليس الأمر متعلقاً بالضمّة وحدها، ولا بالميم وحدها، بل يجب أن تجتمع الميم مع الضمّة في هذا الاشتقاق، فلا يصلح أن تكون الميم مكسورة أو مفتوحة، ولا يصلح أن يقع حرف غير الميم موضع الميم.

يمكن أن نتوصل إلى علاقة وثيقة بين الضمّة من جهة وحرف الميم من جهة ثانية، وذلك إن صوت الميم يخرج بانطباق الشفتين انطباقاً تاماً، مع خروج الهواء عبر التجويف الأنفي، تصحبه الغنة، وهو صوت مجهور شفوي .[٥٣]

وتخرج الضمّة من انضمام الشفتين، وهي صوت مجهور كذلك .[٥٤]

ولا يخفى أن هذا التقارب الكبير بين الصوتيّن – الميم والضمّة – له أثره الكبير والمباشر في اجتماع هذين الصوتيّن في صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثيّ، فإن الميم صوت شفوي، وكذلك الضمّة، والميم صوت مجهور، وكذلك الضمّة، من هنا ناسبت الضمّة الميم في اجتماعهما في صيغة اسم الفاعل على ما نرى في هذه الحالة.

وتُدخِل الضمّة قيمة صرفيّة لغويّة علاقتها بهذه الصيغة الاشتقاقية، تتمثل بالدّلالة على أن اسم الفاعل في هذه الحالة قد اشتُقّ من فعل رباعيّ مجرّد أو مزيد، فسواء أكان عدد الحروف مناسباً أم لا فإن وجود الضمّة على هذه الميم دليل على أن اسم الفاعل قد اشتُقّ من فعل غير ثلاثي، فأصل القاعدة يقول إن اسم الفاعل يشتق من غير الثلاثيّ بقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، ثم يكسر ما قبل الآخر، فوجود الضمّة دليل على أصل اشتقاق الفعل .[٥٥]

---

[٥٢]() السيوطي. همع الهوامع، ج: ٣، ص: ٣٢٧.

[٥٣]() انظر في مخرج الصوت: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة، ص: ٣١.

[٥٤]() انظر مخرج الصوت: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة، ص: ٣٨، و الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (١٩٩٩م). أسرار العربيّة، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ص: ٤٥.

[٥٥]() انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: ٣، ص: ٢١٥.

وتتمثل الفائدة الثانية بتسهيل النطق بهذا المُركّب الصوتيّ (اسم الفاعل)، فإن الميم تتناسب مع الضمّة من جهة المخرج والصفة، وهذا يمنح النطق بِهَا مزيداً من السهولة واليسر، ويجعل الكلمة أكثر سهولة في النطق.

يمكن التوصل إلى القول بأن الضمّة في صيغة اسم الفاعل ليست مجرد حركة فحسب، بل لها دور دلاليّ وآخر نطقي هذه الصيغة الصرفيّة المعروفة، وهي صيغة اسم الفاعل، فالجانب الدّلاليّ يتمثل بأنَّها تدل المُتَلَقِّي أن اسم الفاعل هذا مشتقّ من فعل غير ثلاثي، في حين أن الجانب النطقي يتمثل بمناسبة صوت الميم وصوت الضمّة، إذ هما يخرجان من موضع واحد، الأمر الّذي يجعل من نطقهما مجتمعين أكثر سهولة ويسراً ممّا لو كان كل منهما من مخرج مختلف؛ لذا نجد الضمّة ملازمة للميم في سائر المشتقّات من الأفعال غير الثلاثيّة، سواء اسم المفعول، أم اسم الزمان والمكان، أم المصدر الميميّ.

- **ضمّ ميمِ اسمِ المفعولِ واسمَيْ الزَّمانِ والمكانِ والمصدرِ الميميِّ منْ غَيْرِ الثلاثيِّ:**

لا يختلف الأمر كثيراً بين اسم الفاعل الّذي تطرقنا للحديث عنه قبل قليل، وبين هذه المشتقّات الّتي يُضم فيها حرف الميم عِنْدَ اشتقاقها، إذ هي تأتي بالصيغة نفسها، وقد ارتأينا أن نجعلها في جزء واحد من هذه الدّراسة للتشابه الواضح بينها في طريقة الاشتقاق، خاصة أنَّها تشترك في كون الاشتقاق من الفعل غير الثلاثيّ لا من الفعل الثلاثيّ.

يمثل اسم المفعول أول هذه المشتقّات، وهو مشتقّ يؤخذ من الفعل المبني للمجهول، ويعمل عمل فعله، وهو يدلّ على من وقع عليه الفعل، وهو مثل اسم الفاعل في اشتراط الزمان والعمل، إذ إن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المشتقّ منه، سواء أكان مفرداً أم مثنى أم جمعاً، ويشتق من الثلاثيّ على زنة "مفعول" مثل: مضروب، ومشروب، وهكذا، ويشتق من غير الثلاثيّ على نحو اسم الفاعل ولكن بفتح ما قبل الآخر، مثل: مُدحرَج، ومُستخرَج .[٥٦]

ويأتي اسم المفعول للدلالة على ما وقع عليه الحدث، أي يدلّ على المفعول بِهِ في الأصل، ويأخذ نائباً عن الفاعل .[٥٧]

[٥٦]() الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٢٩١.

[٥٧]() الجرجانيّ. التعريفات، ص: ٢٦.

ويُشتق اسم المفعول من الفعل الثلاثيّ على ما ذكرنا بالإتيان بصيغته على وزن "مفعول" مثل: مضروب، أمّا من غير الثلاثيّ فيؤتى بالفعل المضارع المبني للمجهول، ثم يُقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، ويُفتَح ما قبل الآخر، مثل: مُستخرَج .(٥٨)

وممّا جاء على اسم المفعول من غير الثلاثيّ قوله سبحانه وتعالى: "أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ"(٥٩)، فكلمة "المضطر" اسم مفعول، انطلاقاً من كون الفعل "اضطُرّ" دائم البناء للمجهول، واسم المفعول يأتي من الفعل المبني للمجهول.

تشابه بعض الأفعال صيغتها صيغة اسم الفاعل على نحو: مُختار، ومُحتلّ، ونحوها ممّا كان الحرف قبل الأخير مضعفاً أو ألفاً، فإنَّها تشبه صيغة اسم الفاعل، والسياق هو الّذي حدد نوع الكلمة أكانت اسم فاعل أم اسم مفعول .(٦٠)

يتبين من خلال ما مر، أن وجود الميم المضمومة في صيغة اسم المفعول من غير الثلاثيّ شبيه بوجودها في صيغة اسم الفاعل، فالتغير الّذي وقع في صيغة اسم المفعول من جهة أن الحرف قبل الأخير مفتوح وليس مكسوراً ذو أهميّة ثانوية في هذه الدّراسة، فإن ما يهمنا وجود هذه الميم المضمومة في بداية هذه الصيغة؛ لما لها من أثر في الدّلالة والصيغة.

وتلعب الضمّة دوراً مهماً في رصد الدّلالة الدقيقة لهذه الصيغة، فإن وجود الضمّة الّتي تلي الميم يمنح المُتَلَقِّي معرفة مسبقة أن هذه الصيغة مشتقّة، وأنَّها دالة على مشتقّ تحتها، ثم يتسنى له البحث عن هذا المشتقّ، أهو أسم فاعل أم اسم مفعول أم غير ذلك من الصيغ المشتقّة، مع الإشارة هاهنا إلى دور حركة ما قبل الآخر في بيان نوع هذه الصيغة من بين الصيغ المشتقّة.

هذا، وقد قامت الضمّة بدورين اثنين في هذه الصيغة، الأول: أنَّها قامت بدور صوتيّ صرفيّ متمثل بتناسبها مع الميم الّتي ابتُدئ بِهَا الصيغ المشتقّة، والثاني: دور دلاليّ متمثل بالدّلالة على عموم المشتقّات، يصحبها حركة ما قبل الآخر لبيان أي مشتقّ من هذه المشتقّات معنيّ بالصيغة.

ولا ينكر أحد التماثل الصريح بين صيغة اسم المفعول وصيغة اسم الزمان والمكان، فإن الصيغة متشابهة تماماً بين المشتقّين، فاسم الزمان والمكان صيغة مشتقّة تدل على زمان وقوع الحدث أو مكانه، وهو مشتقّ من الفعل المبني للمجهول، شأنه في ذلك شأن اسم المفعول .(٦١)

---

[٥٨]() انظر: ابن الحاجب. الكافية في علم النحو، ص: ٤١.

[٥٩]() سورة النمل الآية ٦٢.

[٦٠]() انظر: الحملاوي. شذا العرف في فن الصرف، ص: ٦٣.

[٦١]() الجرجانيّ. التعريفات، ص: ٢٦.

ويشتق اسم الزمان والمكان من الفعل الثلاثيّ على زنة "مَفعَل"، أو مَفعِل"، في حين يشتق من غير الثلاثيّ على زنة اسم المفعول، ثم يُترك الأمر للسياق كي يحدد المعنى المقصود من الكلام، أهو اسم مفعول، أم اسم زمان، أم اسم مكان .(٦٢)

ولا يعني قولنا أن اسم الزمان والمكان شبيه باسم المفعول أنهما قد أخذا كافّة تفصيلات اسم المفعول، بل ثَمَّةَ اختلاف بينهما خاصة في جانب العمل، فاسم المفعول يعمل عمل فعله، في حين أن اسمي الزمان والمكان لا يعملان في شيء؛ لأنهما ليسا في معنى الفعل .(٦٣)

وقد جاءت العرب بصيغة اسم الزمان والمكان للدلالة على زمن وقوع الفعل أو مكانه، وهذا ضرب من الاختصار والإيجاز الّذي أتت بِهِ العربيّة، فلَوْلا هذه الصيغة المشتقّة لكان يتوجب على المتكلم أن يأتي بالفعل وزمانه، أو مكانه، فيقول مثلاً: هذا مكان الّذي قُتل فيه زيد، أو هذا الزمان الّذي قُتِل فيه زيد، فاختصرت العربيّة ذلك بأن قالت: هنا مَقتَل زيد .(٦٤)

ويتشابه الحديث عن الضمّة في صيغة اسم الزمان والمكان مع صيغة اسم المفعول، فليس من شك أن الهيئة اللفظية للصيغتين متشابهة تماماً، ولا شك أن طبيعة اشتقاق كل منهما متماثلة، وأن الفرق بينهما متمثل في أن صيغة اسم المفعول تدل على من وقع عليه الحدث، في حين أن صيغة اسم الزمان والمكان تدل على زمان وقوع الحدث أو مكانه، وهذا فرق دلاليّ لا غير.

أما من النّاحية الصرفيّة الّتي تتمثل بوجود الضمّة في صيغة الاشتقاق لاسم الزمان والمكان فإن هذه الضمّة تأتي لتمنح المُتَلَقِّي دلالة أولية بأن هذه الصيغة الّتي بين يديه إنما هي صيغة مشتقّة، ومن ثم يتسنى له البحث في طبيعة هذه الصيغة، والوصول إلى أنَّها صيغة اسم مفعول، أو اسم زمان، أو اسم مكان، أو حتّى اسم فاعل في حال كونها تشابهت معها، فهذه الدّلالة الأولية الّتي يمكن أن يستنتجها المُتَلَقِّي من وجود الضمّة في هذه الصيغة، كما أن هذه الضمّة متناسبة صوتيّاً وصرفيّاً مع الميم الّتي بدأت بِهَا الصيغة نفسها.

ويأتي المصدر الميميّ في الكلام للدلالة على المعنى الّذي يدلّ عليه المصدر الصريـح، فمن ذلك مثلاً أن المعصية بمنزلة العصيان، والموجدة بمنزلة الوجدان، فهذا يعني أن المصدر الميميّ يصلح أن يحل محل المصدر الصريـح، ويأخذ دلالته المخصصة ذاتها .(٦٥)

---

[٦٢]() انظر: الحملاوي. شذا العرف في فن الصرف، ص: ٧١.

[٦٣]() انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٤، ص: ١٥٠.

[٦٤]() انظر: المؤيد ، حامي الحماة (٢٠٠٠م). الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: محمد حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ج: ١، ص: ٤٤٩.

[٦٥]() انظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (١٩٧٤م). شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ١١٠.

ويشتق المصدر الميميّ من الثلاثيّ على زنة "مَفعَل" و"مَفعِل" وذلك وفقاً لقواعد ذكرها الصرفيّون، أمّا من غير الثلاثيّ فيُشتقّ على زنة اسم المفعول، بقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر(٦٦)، وكذلك الحال يترك الأمر للسياق كي يحدد المعنى المقصود من الكلام، أهو اسم مفعول، أم اسم زمان، أم اسم مكان، أم مصدر ميميّ.

واضح للناظر في صيغة المصدر الميميّ من غير الثلاثيّ أنَّها تصاغ على صيغة اسم المفعول، وما تقدم من كلام على اسم المفعول ينطبق على المصدر الميميّ، إذ تظهر الضمّة بعد الميم في هذه الصيغة، ممّا ينبه المُتَلَقِّي أو القارئ إلى قيمة دلاليّة أولية تتمثل بأن هذه الصيغة صيغة مخصصة من بين سائر صيغ الكلام، وأن هذه الصيغة لا بد أن تفضي إلى دلالة معينة أو محددة، وتتمثل هذه الدّلالة بالإشارة إلى معنى المصدر الصريـح نفسه، فكأن المتكلم قد أتى بصيغة المصدر الصريـح ولكن بصيغة مغايرة، فتكون الضمّة من بين الأدلة الصرفيّة الّتي يلحظها المُتَلَقِّي في الصيغة قبل النظر في سائر تفاصيلها.

يتضح أن الضمّة في صيغ الاشتقاق الّتي مرت، صيغة اسم المفعول، وصيغة اسم الزمان والمكان، والمصدر الميميّ قد لعبت دوراً مهماً في رصد المعنى، وتوجيه الدّلالة وفقاً لما تقضي بِهِ هذه الصيغة، إذ إن الضمّة منحت المُتَلَقِّي تصوراً أولياً باعتبار أن هذه الوحدة الكلامية تنتمي إلى فئة مخصصة من فئات الكلام الصرفيّة، ألا وهي المشتقّات، ومن ثم يتمكن المُتَلَقِّي من رصد نوع هذا المشتقّ استناداً إلى عناصر أخرى، كالسياق أو المعنى، أو حركة ما قبل الآخر، يزاد إلى ذلك التناسب الصوتيّ الصرفيّ بين صوت الميم وصوت الضمّة هذه الصيغ المشتقّة، فإن الصوتيّن يخرجان من مخرج واحد، ممّا يمنحهما سهولة في النطق، ويسراً في الأداء.

- الضمّةُ وصيغةُ التصغيرِ:

تأخذ الضمّة مكانة مهمة في تَشْكِيْل صيغة التصغير في العربيّة، فأول ما يطالعنا في الحديث عن قاعدة التصغير الحديث عن الضمّة، وذلك وفقاً لما أشار إِلَيْهِ اللغويّون.

يقول الجرجانيّ في تعريف التصغير: " تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيرًا، أو تقليلًا، أو تقريبًا، أو تكريمًا، أو تلطيفا، كرجيل، ودريـهمات، وقبيل، وفويق، وأخي، ويبنى عليه ما في قوله صلى الله عليه وسلم في حق عائشة رضي الله عنها: "خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء" .(٦٧)

يقوم مفهوم التصغير على أساس من تغير البنية، فإن تغير البنية الصرفيّة للكلمة يقود المُتَلَقِّي إلى فهم المعنى المخصوص بالتصغير ضِمْنَ هذه الكلمة، فتغيّر البنية أساس

---

[٦٦]() انظر: ابن الحاجب. اشافية في علم التصريف والخط، ج: ١، ص: ٢٩.

[٦٧]() الجرجانيّ. التعريفات، ص: ٦٠.

في انتقال المعنى والدّلالة من الكلمة باعتبارها مكبرة إلى كلمة مصغرة، انطلاقاً من مجموعة من التحولات الّتي تدخل صيغة التصغير نفسها.

تتوفّر العربيّة على صيغة تسمى صيغة التصغير، وهي تدل المُتَلَقِّي على معانٍ ترتبط بالاسم المصغر، إذ لا يُشترط فيه أن يكون القصد منه بيان صغر حجم هذا المسمى، بل قد يُقصد تحقيره، أو قد يقصد تعظيمه(٦٨)، ومن الشواهد على معنى التعظيم قول الشاعر :(٦٩)

وَكُلُّ أُناسٍ سوفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّة تَصْفَرُّ مِنها الأَنامِلُ

فالشاهد هاهنا قوله: دُوَيهية، وهي تصغير "داهية"، والداهية لا تصغر إلا لبيان عظمها لا لبيان صغرها.

وقد يقصد تقريبه زمانياً أو مكانياً، فصيغة التصغير تشتمل على سائر هذه المعاني، وكل سياق يدلّ على ما وُضِع له، وتكون هيئة التصغير بضم أول الاسم، وفتح ثانيه، وإلحاقه بياء ساكنة ثالثة، وكسر ما قبل الآخر إن كان رباعيّاً، وقلب حرف العلة ياء إذا كان خماسياً رابعه حرف علة .(٧٠)

ويأتي التصغير في العربيّة على ثلاثة أبنية تحضر الضمّة فيها جميعاً، وهي: فُعَيْل، لتصغير الثلاثيّ، نحو: حُجَير، وفُعَيْعِل، تصغيراً للرباعيّ، نحو: جُحَيفِل، وفُعَيْعيل، تصغيراً للخماسي، مثل: قُنَيْطير، وليس سوى هذه الأوزان وزن آخر للتصغير .(٧١)

يقول سيبويه مبيّناً حالات التصغير الثلاثة الّتي يأتي عليها: "اعلم أنَّ التصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيلٍ، وفُعَيعلٍ وفُعَيعيلٍ. فأمَّا فُعَيلٌ فلما كان عدة حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغَّرٌ على أقل من فُعيلٍ، وذلك نحو قُييسٍ، وجُميلٍ، وجُبيلٍ. وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف. وأمَّا فعيعلٌ فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني، وذلك نحو جعيفرٍ ومطيرفٍ، وقولك في سبطرٍ: سبيطرٌ، وغلامٍ: غُليّم، وعُلَبطٍ عُلَيْبِطٌ. فإذا كانت العدة أربعة أحرف صار التصغير على مثال: فعيعلٍ، تحركن جمع أو لم يتحركن، اختلفت حركاتهن أو لم يختلفن كما صار كل بناء عدة حروفه ثلاثةٌ على مثال فعيلٍ تحركن جمع أو لم يتحركن ، اختلفت حركاتهن أولم يختلفن. وأمَّا فعيعيلٌ فلما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واواً أو ألفاً أو ياء، وذلك نحو قولك في مصباحٍ: مُصيبيحٌ، وفي قنديلٍ: قنيديلٌ، وفي كردوسٍ: كريديسٌ، وفي قربوسٍ: قريبيسٌ، وفي حمصيصٍ حميصيصٌ، لا تبالي كثرة الحركات ولا قلتها ولا اختلافها" .(٧٢)

---

[٦٨]() هذا الغرض من التصغير أضافه الكوفيون ولم يقل بِهِ جمهور البصريين، انظر: العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: ٢، ص: ١٥٨.

[٦٩]() البيت للبيد بن ربيعة العامري (٢٠٠٤م). ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: ٨٥.

[٧٠]() الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٢٥٣.

[٧١]() انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). اللمع في العربيّة، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص: ٢١١.

[٧٢]() سيبويه. الكتاب، ج: ٣، ص: ٤١٥ – ٤١٦.

وممّا جاء بالتصغير في كتاب الله تعالى قوله: "قَالَ يَابُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ"(٧٣)، فكلمة: بُنَيّ، تصغير: ابن.

ويربط المبرد بين صيغ التصغير الثلاثة: فُعَيل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعيل، بما قيل أنه نُقل عن الخليل بن أحمد، وهو أن العرب جعلت التصغير على: فلس، ودرهم، ودينار، أي ثلاثي ورباعيّ وخماسي، لأنهم وجدوا أنه لا يخرج عن هذه الثلاثة أصناف، أمّا إذا اشتمل على شيء من الزوائد سلمت هذه الزوائد وصُغِّر الاسم وفقاً لأحد هذه الأوزان .(٧٤)

وقد علل الوراق سبب وجود الضمّة في صيغة التصغير، فذكر أنَّها وُجدت لسببين، الأول: أنَّها أصغر الحركات – وفقاً لقوله – فهي تخرج من بين الشفتين، وهي سهلة المخرج، في حين أن الفتحة والكسرة لا تخرجان من الشفتين، فكان هذا المخرج أصغر في النطق من مخرج الفتحة والكسرة، ولما جاءت صيغة التصغير للدلالة على تصغير الاسم ناسب أن تكون أصغر الحركات أولى في الكلمة، ثم أتبعوها بالفتحة لأن الفتحة متسعة فناسبت أن تأتي بعد الكسرة الضيقة لتكون سبيلاً لتبيينها، أمّا الثاني: فهو أن المصغر صار متضمناً للمكبر، فصار على ذلك مشابهاً لما لم يسمَّ فاعله، فوجب على ذلك ضمّ أوله، مشابهة له بالفعل المبني للمجهول الّذي يُضم أوله كذلك، كما يمكن أن يُعلل وجود الضمّة في أول الاسم المصغر أن هذا الاسم له بناء واحد، فأريد منه أن يجمع جميع الحركات الّتي تدخل في أبنية الكلمات المختلفة والمتعدّدة .(٧٥)

وباعتبار الوراق فإن الضمّة أصغر الحركات، إلا أن هذا الاعتبار قد انتفى وفقاً لما توصلت إِلَيْهِ معطيات علم اللغة الحديث بصفة عامة، وعلم الأصوات بصفة خاصة، انطلاقاً من كون الفتحة أخف الحركات وأصغرها، وليست الضمّة، حتّى إن بعض الباحثين جعل الفتحة تقترب من السكون في خفتها وسهولة النطق بها(٧٦)، هذا يعني أن الضمّة ليست أصغر الحركات، ولكن ذلك لا ينفي عنها بعض الدّلالات الّتي حملتها صيغة التصغير نفسها.

وأياً يكن الأمر في تعليل طبيعة هذه الصيغة الّتي جاء عليها التصغير في اللغة، وبعيداً عن تعليلات العلماء المختلفة في السبب الكامن وراء وجود الضمّة والفتحة والياء الساكنة ثالثة في صيغة التصغير، فإن المراد من هذه الصيغة الدّلالة على معنى التصغير، فقد جعلت اللغة صيغة التصغير متميّزة بهذه الحركات لتحمل معنى التصغير المنوط بها، فالمباني دليل على المعاني، من هنا تميّزت صيغة التصغير في اللغة لتدل على معنى التصغير ذاته .(٧٧)

---

[٧٣]() سورة يوسف الآية ٥.

[٧٤]() المبرد. المقتضب، ج: ٢، ص: ٢٣٦.

[٧٥]() ابن الوراق. علل النحو، ص: ٤٧٥.

[٧٦]() بشر. دراسات في علم اللغة، ص: ١٥٠.

[٧٧]() انظر: الروابدة، محمد أمين (٢٠١٠م). التصغير في اللغة العربيّة نظرة في: الدّلالة والتحليل الصوتيّ، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، العدد: ٧٩، ص: ٣١ – ٣٢.

والتصغير للكلمة بمنزلة وصفها، ولهذا لا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إذا كان مصغراً، كما لا يعمل إذا كان موصوفاً، وذلك نحو قولك: زيدٌ ضُوَيْرِب، فلا تقل: عمراً، كما لا تقول: زيدٌ ضاربٌ ظريفٌ عمراً .(٧٨)

كما بيّن الروابدة في بحثه أن صيغة التصغير في اللغة لا يشترط أن تدل على التودد أو التحبب، فإن اللغات السامية تشترك بصيغة أخرى تختص بمعنى التودد والتحبب، وهي: فعولة، مثل: عبود، في تصغير عبد الله، أو فعولة، مثل: حمودة، في تصغير محمد، وعمورة في تصغير عمر أو عامر أو نحوهما، فهذه الصيغة هي الّتي تدل على التودد اشتراكاً مع اللغات السامية أخوات العربيّة .(٧٩)

يبدأ التحول الصرفيّ في صيغة التصغير بضم أولها، بمعنى أن الضمّة إشارة أولى في الكلمة كي تمنحنا دلالة على أن هذا الاسم مصغّر، ينضم إليها التحولات الصرفيّة الأخرى الّتي تحدث في الكلمة، كفتح الثاني، وإدخال ياء ساكنة حرفاً ثالثاً في الكلمة، ناهيك عن غير ذلك من التحولات المفصلة الّتي تحدث عنها اللغويّون.

تتمثل قيمة الضمّة في هذه الصيغة بدلالتها على معنى التصغير، ودلالتها على أن هذا الاسم من قبيل الأسماء المصغرة، انطلاقاً من أن الضمّة علامة أولية تدخل الاسم المصغر في الكلام بصفة عامة.

فالاسم المصغر ما هو إلا صيغة صرفيّة تحمل معنى، وهو معنى التصغير، والمراد من هذا التصغير مختلف، أمّا التحقير، أو التقليل من شأن المصغر، أو تقريب مدته أو زمانه، إلى غير ذلك من المعاني الّتي يدلّ عليها الاسم المصغر، وإن الضمّة الّتي يبدأ بِهَا هذا الاسم تمثل نقطة أولية في الدّلالة عليه، والإشارة إليه، فيستطيع المُتَلَقِّي أن يتنبه إلى أن هذه الضمّة الّتي بدأ بِهَا الكلام إنما جاءت لغاية ومعنى، وتمثلت هذه الغاية بأن دلّت الكلمة على تصغير هذا الاسم، وانتقاله من دلالة لدلالة أخرى، وقد أشار اللغويّون فيما سبق من كلام إلى أن الاسم المصغر لما كان بناءً واحداً دالاً على معنى التصغير اشتمل على سائر الحركات الّتي تدخل الكلمة، ضمّة، وفتحة، وكسرة.

الضمّةُ وبعضُ أوزانِ المبالغةِ:

ونجد الضمّة حاضرة أيضاً في بعض الصيغ المشتقّة المخصصة لصيغة المبالغة، وهذا لا يعني اختصاص صيغة المبالغة بالضمّة، بل هناك ما جاء مفتوحاً، ومنها ما جاء مكسوراً، ومنها ما تشاركت فيه حركات مختلفة، ولكن ما يلفت انتباهنا في بعض الصيغ أنَّها اختصت بالمبالغة وتشكل الضمّة جزءاً مهماً أو ملفتاً في تركيبها وتَشْكِيْلها الصرفيّ الصوتيّ، وفيما يلي سنشير لأهم تلك الصيغ.

ويرتبط مفهوم صيغة المبالغة بتحول صرفيّ دلاليّ يطرأ على اسم الفاعل، بمعنى أن الأصل في صيغة المبالغة الدّلالة على من وقع منه الحدث، أي هي شبيهة باسم الفاعل في

---

[٧٨] ()ابن الدهان، أبو محمد سعيد المبارك الأنصاري (٢٠١٠م). شرح الدروس في النحو، تحقيق ودراسة: جزاء محمد المصاروة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، ص: ٣٢٨.

[٧٩] () انظر: الروابدة. التصغير في اللغة العربيّة، ص: ٢٧ – ٢٨.

هذه النّاحية، غير أن ما يفرق بينها وبين اسم الفاعل أنَّها – أي صيغة المبالغة – تدل على من وقع منه الحدث على سبيل الكثرة والمبالغة، إذ إن التحول الطارئ على هذه الصيغة هو الّذي أفضى إلى تحول المعنى، فانتقال الصيغة من صيغة اسم الفاعل إلى صيغة أخرى مختلفة في بنيتها أفضى إلى تحول دلاليّ ليدلّ المُتَلَقِّي أن الحدث الّذي وقع من الفاعل إنما وقع على سبيل التكثير .(٨٠)

ثَمَّةَ مجموعة من الصيغ الصرفيّة في العربيّة دالة على معنى المبالغة، وهو معنى مبالغة وقوع الفعل أو الحدث من الفاعل كثيراً، بمعنى أن الفاعل قد وقع منه الحدث كثيراً، فحينما نقول، فلان مهذار، أي إن الحدث يقع منه على سبيل التكثير، وهو حدث الهذر، وبالتالي فهي صيغ دلت على اسم الفاعل، ولكن بصورة تكثيرية، أي إن الحدث وقع على سبيل التكثير، ومن صيغه: مِفْعال، وفَعِّيل، وفَعّال، وفعيل، وفَعول، وغيرها .(٨١)

وتأتي صيغة المبالغة لغاية يريدها المتكلم، أو ربما كانت على درجات ومراتب في الكلام، أولها التبليغ، يليه الإغراق، ثم الغلو، وأخيراً الإيغال .(٨٢)

وقد جاءت هذه الصيغ مسموعة في كتاب الله تعالى، من ذلك للتمثيل لا الحصر قوله: "وَيَاقَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ "(٨٣)، فكلمة: مِدراراً، صيغة مبالغة على زنة: مفعال.

ومن بعض صيغ المبالغة ما يحمل معنى المبالغة في اسم المفعول نفسه، أو اسم الفاعل، كصيغة "فُعْلة" مثل "ضُحكة"، فإنَّها مبالغة في اسم الفاعل، إلا أن الأمر لا يقف عِنْدَ هذا الحد، أي الحدّ الّذي وضعه النحاة من كون صيغة المبالغة تأتي من اسم الفاعل فحسب، بل هناك بعض المظاهر الاستعمالية في اللغة تشير إلى مجيء صيغة المبالغة من اسم المفعول كذلك، مثل: طُوّال، صيغة مبالغة من "طويل"، وهي صيغة نائبة عن اسم المفعول، وجميل وجُمَال وجُمّال.(٨٤)

بل لا يقف الأمر عِنْدَ صيغ الاشتقاق الاسمي المختلفة، بل قد يدخل معنى المبالغة في بعض الصيغ الفعلية، وهو ما يسمى بالمبالغة بالزيادة، كزيادة السين أو التاء أو التضعيف على الفعل، أو الإتيان بصيغة الجمع مثل صيغة: يفاعلون، أو صيغة الافتعال ذاتها، أو جمع اسم الفاعل جمع مذكر سالماً، على زنة "فاعلون"، فهذه كلها تحمل معنى المبالغة، وقد دخل هذا المعنى في الكلام عبر الزيادة .(٨٥)

---

[٨٠]() ابن هشام الأنصاري. أوضح المسالك، ج: ٣، ص: ١٨٤.

[٨١]() السيوطي. همع الهوامع، ج: ٣، ص: ٧٤.

[٨٢]() انظر: صالح، كمال حسين (٢٠٠٥م). صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم دراسة إحصائية صرفيّة دلاليّة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص: ٣٨ – ٤١.

[٨٣]() سورة هود الآية ٥٢.

[٨٤]() الفقرا. المشتقّات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص: ٢٩.

[٨٥]() انظر: صالح. صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم، ص: ٥٥ – ٥٧.

وبيّن النحاة أن هذه الصيغ منها ما هو قياسي، ومنها ما هو سماعي، ولا يُشترط في هذه الصيغة الحال أو الاستقبال كما هو الأمر بالنسبة لاسم الفاعل .(٨٦)

وتأخذ صيغة المبالغة في العمل حكم فعلها، فتأخذ فاعلاً ومفعولاً، شأنها في ذلك شأن الفعل الّذي اشتُقَّت منه، وهذا الحكم تأخذه صيغة المبالغة كالحكم الّذي يأخذه اسم الفاعل أصالة، انطلاقاً من كون صيغة المبالغة تحمل المعنى نفسه الّذي يحمله اسم الفاعل ولكن على سبيل المبالغة والتكثير .(٨٧)

ولا يهمنا عدد صيغ المبالغة بصفة عامة، ولا أشكالها وأبنيتها بالقدر الّذي يهمنا منها ما كان مشتملاً على الضمّة، أو كانت الضمّة جزءاً منها، أو دخلت الضمّة في بنيتها، انطلاقاً من كون هذه الضمّة دالة على معنى المبالغة أم لا، فالدّراسة تقصد إلى بيان أثر الضمّة في مستويات اللغة، ومن بينها هذا المُسْتَوى وهو المُسْتَوى الصرفيّ.

فمن بين صيغ المبالغة صيغة "فُعّال"، وهي صيغة دالة على مبالغة وقوع الحدث من الفاعل، وهذه الصيغة كما هو واضح بضم الأول وتشديد الثاني، مثل: كُبّار(٨٨)، ومنه ما جاء في قوله تعالى: "وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا" .(٨٩)

يُلحظ في صيغة "فعال" الّتي سبقت للمبالغة أنَّها بُدئت بصوت الفاء المضموم، وهذه الضمّة تشكل جزءاً مهماً من أجزاء هذه البنية الصرفيّة للكلمة، فقد جاءت لتحمل معنى المبالغة، أيّ إنَّها نقلت معنى فعل الفاعل من الصورة المعتادة إلى صورة المبالغة، ولقد ارتبطت الضمّة بهذه الصيغة المخصصة، فصارت علماً عليها، بمعنى أن الضمّة صارت دليلاً على صيغة المبالغة هذه، وصارت تمثل جزءاً مهماً من تركيبها الصرفيّ، والتنوع البنائي الّذي دخل هذه الصيغة منحها دلالة على المبالغة كذلك، نقصد بذلك وجود الشدة والفتحة في الكلام، فكان ذلك لافتاً لانتباه المُتَلَقِّي، ليلمح فكرة المبالغة في هذه الصيغة.

وتأتي صيغة أخرى من صيغ المبالغة تتشابه مع الصيغة السابقة، وهي: فُعَال، مثل: طُوَال، وهذه الصيغة لا تختلف عن الصيغة الأولى إلا بتخفيف العين.

ولا تزال الضمّة حاضرة في هذه الصيغة، ودالة عليها، فوجود الضمّة دليل على معنى المبالغة، انطلاقاً من كونها جاءت في بداية الصيغة، فمنحت المُتَلَقِّي سمة إشارية أولى على أن هذه الصيغة تنتمي لمعنى المبالغة والتكثير.

وتتوفّر العربيّة على صيغ عديدة للمبالغة الّتي يُضمّ أولها، ومنها صيغة "فُعُول" وهي بضم الفاء وتشديد العين وضمها، وقد أشار ابن خالويه إلى أنه ليس في كلام العرب

---

[٨٦]() السامرائي. معاني النحو، ج: ٣، ص: ١٧٧.

[٨٧]() انظر: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (١٩٨٩م). أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان – الأردن، ودار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ٣١٨.

[٨٨]() انظر: دنقوز. شرحان على مراح الأرواح، ص: ٧٢.

[٨٩]() سورة نوح الآية ٢٢.

على هذه الصيغة سوى كلمتين: سُبُّوح، وقُدُّوس، وقد سُمع فيهما الفتح أيضاً(٩٠)، وممّا جاء على هذه الصيغة من كتاب الله تعالى قوله: "هُوَ اللَّهُ الّذي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ" .(٩١)

يختص الله سبحانه وتعالى بهاتين الصيغتين دون سواه، وهما: السبوح والقدوس، فالسبوح: فهو المنزه عن السوء، أمّا القدوس: فهو الطاهر .(٩٢)

ونجد عِنْدَ النظر في بنية هذه الصيغة الصرفيّة أن الضمّة حاضرة بصورة لافتة للنظر، ففاء الكلمة مضمومة، وكذلك عينها، ثم يلي ذلك واو، والواو من جنس الضمّة، إذ يُطلق عليها وهي في مثل هذه الحالة المدية ضمّة طويلة(٩٣)، فهي بمثابة الضمّة الْقَصِيْرَة، وهذا الوجود لصورة الضمّة في هذه الصيغة لا يمكن أن يمر دون أن يلفت انتباهنا، فوجود الضمّة ليس عادياً في هذه الصيغة، لقد تكررت ثلاث مرات كما نلحظ.

ويظهر أن وجود الضمّة على هذا النحو أوجد نوعاً من الثقل الصوتيّ باعتبار أن نطق الصوت أكثر من مرة في مقاطع الكلمة جعل اللسان ما إنْ ينتهي من المخرج حتّى يعود إليه، وهو ما يشكل نوعاً من الثقل، وقد ازداد هذا المظهر بوجود التشديد في عين الكلمة، وما هذا الثقل والتشديد إلا ربط للكلمة بمعناها المتمثل بالمبالغة، فكما أن الصيغة تدل على المبالغة في الحدث، فقد بالغت اللغة في إظهار الضمّة في هذه الصيغة ليتناسب المعنى مع المبنى، وهذا الوجود للضمّة في هذه الصيغة إنما يوحي بفكرة المبالغة الّتي تأتي عليها الصيغة.

الضمّةُ وبعضُ صيغِ الجمعِ:

تظهر الضمّة في بعض صيغ الجموع – جموع التكسير – بصورة لافتة للنظر، فنحن لا نقصد كل ضمّة تظهر في الجمع أنَّها ذات دلالة، أو ذات قيمة، بل هناك بعض الحالات الّتي أتت فيها الضمّة بصورة تلقائية، إنما نحاول أن نسلط الضوء على بعض تلك الملامح الّتي نرى فيها قيمة واضحة لهذه الضمّة.

وتمتاز العربيّة باشتمالها على عدد كبير من جموع التكسير، أوصلها العلماء إلى سبعة وعشرين جمعاً، منها ما هو للقلة، ومنها ما هو للكثرة، مع التحفظ في هذا المقام على المآخذ الّتي سُجِّلت على هذا التقسيم، واعتراض بعض العلماء بأن هذا التقسيم ليس حاسماً ولا دقيقاً، كما لم يتفق اللغويّون كذلك على كون هذه الجموع مقيسة أم مسموعة،

---

[٩٠]()ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (١٩٧٩م). ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ص: ٢٥٠.

[٩١]() سورة الحشر الآية ٢٣.

[٩٢]()الهروي. إسفار الفصيح، ج: ٢، ص: ٦٠٨.

[٩٣]() انظر: حسان. اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص: ٧٠.

فقد وقع الاختلاف بين اللغويّين في سائر هذه التفصيلات ولم يحسم الأمر بالدقة المطلوبة .(٩٤)

وأول هذه الصيغ ما كان من صيغة "فُعُل" بضم الفاء والعين، ويطَّرد في وصف على فَعُول بمعنى فاعل، كغفور وغُفُرُ، وصَبور وصُبُر، وفي كل اسم رباعيّ قبل آخره مدّ، صحيح الآخِر، مذكرًا، كان أو مؤنثًا، كقَذَال بالفتح، وهو جِمَاع مؤخَّر الرأس، وقُذُل، وحِمار وَحُمُر، وكُرَاع بالضم وكُرُع، وقضيب وقُضُب، وَعمود وعُمُد. ويشترط في مفرده أيضًا ألاّ يكون مضعَّفًا مَدّته ألِفٌ(٩٥)، وممّا جاء شاهداً على هذا الجمع من كتاب الله تعالى قوله: "كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ" .(٩٦)

يُلحظ في هذا النوع من الجموع أن الضمتين قد جاءتا في صيغة واحدة، فكان لذلك الأثر الواضح في تناسب الضمّة مع اختها الضمّة، الأمر الّذي أفضى إلى تسهيل النطق بهذه الضمّة في الكلام.

وتظهر الضمّة أيضاً في صيغة "فُعَل" بضم فسكون، ويطرد في اسم على فُعَلة وفي فُعْلى مؤنث أفعل، كغُرْفة ومُدْية وحُجّة. وكصُغْرَى. وكُبْرَى. فتقول فيها غُرَف، ومُدىً، وحُجَج، وصُغَر وكُبَر .(٩٧)

فوجود الضمّة في بداية هذه الصيغة ينبه المُتَلَقِّي على أن هذه الصيغة دالة على شيء ما، ألا وهو الجمع، إذ من المعتاد أن تأتي الضمّة بعد فاء الكلمة لتدل على شيء من التحول الصرفيّ الّذي دخلها وفقاً لما لوحظ في هذا الفصل.

ومن ذلك صيغة : فُعَلَة، بضم ففتح. ويطَّرد في وصفِ عاقلٍ على وزن فاعل معتل اللام، كقاضٍ وقضاة، ورامْ ورُماة، وغاز وغُزَاة، ومنها كذلك: فُعَّل، بضم الأول، وتشديد الثانى مفتوحًا، ويطَّرد في وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحَيْ اللام، كراكع وراكعة، وصائم وصائمة، تقول في الجمع رُكَّع وصُوَّم. وندر في مُعْتَلّها كغازٍ وغُزَّى، كما ندر في فَعلية وفُعلاء ففتح، كخَريدة وخُرَّد، ونُفَسَاء ونفَّس، ومنها أيضاً: فُعَّال، بضم الأول، وفتح الثانى مشدَّدًا. ويطَّرد كسابقه في وصف على وزن فاعل، فيقال: صائم وصوَّام، وقارئ وقرَّاء، وعاذل وعُذَّال. وندر في وصف على فاعلة، كصُدَّاد، ومنها أيضاً: فُعُول، بضمتين. ويَطَرِد في اسم فَعِل، بفتح فكسر، ككَبِد وكبُود، وَوَعِل ووُعَول، ونَمِر وَنُمور. وفى فَعْل اسما ثلاثيًا ساكن العين، مثلث الفاء، نحو كَعْب وكعُوب، وَجُنْد وَجُنود، وضِرْس وَضُرُوس.(٩٨)

---

[٩٤]() انظر: الغرايبة، علاء الدين أحمد (٢٠١٢م). جمع التكسير في جامع البيان في تأويل القرآن للطبري دراسة وتحليل، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: ٣٩، العدد الثالث، الجامعة الأردنية، ص: ٥٥١.

[٩٥]() الحملاوي. شذا العرف، ص: ٨٨.

[٩٦]() سورة المدثر الآية ٥٠.

[٩٧]() الحملاوي. شذا العرف، ص: ٨٨.

[٩٨]() الحملاوي. شذا العرف، ص: ٨٩ – ٩٠.

وتظهر الضمّة في هذه الجموع خاصة في الحرف الأول منها، وهي إشارة كما ذكرنا من قبل إلى أن هذه الصيغة الّتي بُدئت بالضمّة إنما جاءت فيها الضمّة لتمنح المُتَلَقِّي دلالة أولية بأن هذه الكلمة مشتملة على شيء من التحول الصرفيّ، أو هي خضعت لبعض مظاهر التغير، كالجمع مثلاً، فإن وجود الضمّة ينبه المُتَلَقِّي لذلك.

ونتوقف هاهنا عِنْدَ صيغة "فُعُول" بضمتين، فإن وجود الضمتين في هذه الصيغة يمنح المُتَلَقِّي معرفة بأن هذه الصيغة للجمع، وأنَّها مختلفة عن صيغة "فَعُول" الّتي هي للصفة المشبهة، ولصيغة المبالغة، فلو لم تبدأ هذه الصيغة بالضمّة لتوهم المُتَلَقِّي أن الكلمة من صيغ المبالغة أو من الصفات المشبهة.

يظهر ممّا سبق أن الضمّة لها حضور جيد في صيغ الجمع، صحيح أن هذا الحضور لم يمنح صيغ الجموع الّتي قالت بِهَا العربيّة كثيراً من الدّلالة، أو كثيراً من الإيحاء بالتحولات الصوتيّة المتعدّدة، إلا أن حضور الضمّة خاصة في فاء الجمع منح المُتَلَقِّي معرفة مسبقة بطبيعة بنية هذه الكلمة، وجعله مميزاً لها على أنَّها من قبيل الجمع لا من قبيل شيء آخر.

لقد استطاع هذا الفصل أن يرصد النتائج الآتية:

أولاً: تعدّ قيمة الضمّة في المُسْتَوى الصرفيّ أكثر حضوراً من المُسْتَوى الصوتيّ الّذي سبق الحديث عنه في الفصل الأول، كما أنَّها أكثر حضوراً من المُسْتَوى النحويّ الّذي سيأتي الحديث عنه في الفصل الثالث؛ ويعود السبب في ذلك لكون الضمّة تتداخل في بنية الكلمة بصورة مباشرة، في حين أن مواضعها الصوتيّة والنحويّة قليلة إذا قورنت بوجودها في المُسْتَوى الصرفيّ.

ثانياً: يُلحَظ أن الصيغ الّتي طرأ عليها تحول، أو تعرّضت لبعض مظاهر التغيير الصرفيّ، أو كانت فيها الضمّة ذات دلالة عميقة، أن الضمّة تبعت الحرف الأول من الكلمة، بمعنى أن الحرف الأول يكون مضموماً، وهذا ما لوحظ في صيغ البناء للمجهول، فالحرف الأول يضم في الحالتين، وفي صيغ المشتقّات، اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان والمكان، والمصدر الميميّ، فكلها تبدأ بميم مضمومة، وكذلك صيغة التصغير، وصيغ الجموع المختلفة، الأمر الّذي يقودنا إلى القول إن وجود الضمّة مع الحرف الأول من الكلمة نوع من الإيحاء للمُتَلَقِّي بأن هذه الكلمة قد خضعت لشيء من التبديل والتحويل، وأن هذه الضمّة دليل على ذلك.

ثالثاً: لا تقف قيمة الضمّة في المُسْتَوى الصرفيّ عِنْدَ الجانب الصرفيّ المتعلق ببنية الكلمة فحسب، وما تدخله الضمّة من تسهيل في نطقها ولفظها، بل يتجاوز ذلك إلى بعض الملامح الدّلاليّة الّتي تقود المُتَلَقِّي إلى معنى عميق في الجملة، وذلك على نحو ما نراه في دلالة الضمّة على ضمير الفاعل في الفعل المضارع المُسْنَد لواو الجماعة، الّذي اتصلت بِهِ نون التَّوْكِيْد، فلَوْلا وجود الضمّة لما استدلّ المُتَلَقِّي على فاعل هذا الفعل بعد حذفه.

رابعاً: هناك بعض التداخل بين قيمة الضمّة الصرفيّة وبعض الجوانب الصوتيّة، على نحو ما رأينا في مجيء الضمّة مع الميم في صيغ المشتقّات من غير الثلاثيّ، إذ وجود

الضمّة مع الميم يتناسب من جهة المخرج الصوتيّ، فكلاهما يخرج من الشفتين، فناسبت كل منهما الأخرى ضِمْنَ هذه الصيغ.

خامساً: تؤثّر الضمّة في ما جاورها من أصوات العلة، فتدفعها في بعض الأحيان إلى الانقلاب إلى الواو، على نحو ما رأينا في قلب الألف واواً، وقلب الياء واواً.

سادساً: على الرغم من حضور الضمّة في صيغ الجمع المختلفة، غير أن قيمتها الصرفيّة لا تظهر ظهوراً واضحاً، إذ إن ذلك عائد في ظني إلى كثرة الصيغ المرتبطة بجمع التكسير، وتنوع حركات كل جمع، من هنا يصعب الوصول إلى قيمة حركة دون أخرى، غير أن الضمّة لها قيمتها وحضورها في عدد من هذه الجموع، خاصة جمع: فُعُول، الّذي لَوْلا وجود الضمّة في أوله لالتبس بصيغة المبالغة "فَعُول"، والصفة المشبهة.

الفصلُ الثالثُ
مظاهرُ الاستعمالِ النحويِّ للضمّةِ

تناولَ الفصلان السّابقانِ الحديثَ عن قيمةِ الضمّة ضِمْنَ مستويين من مستويات العربيّة، أولهما المُسْتَوى الصوتيّ، وثانيهما المُسْتَوى الصرفيّ، ولا تقف قيمة الضمّة عِنْدَ هذا الحدّ فحسب، بل نجد لهذه الحركة قيمة كبيرة كذلك ضِمْنَ المُسْتَوى النحويّ، انطلاقاً من دورها التركيبيّ الّذي يظهر ضِمْنَ مظاهر التركيب المختلفة، سواء التراكيب الاسمية، أم التراكيب الفعلية.

لا ريبَ في أنَّ القدماءَ قد تنبّهوا لهذه الحركة اللغويّة ذات المعنى والدّلالة، كما تنبَّهوا لسواها من الحركات فتحة وكسرة، حتّى علامة التعري من الحركة الّتي عُرِفت بالسكون، فذكروا أن الحركة دليل على المعنى، وليست مجرد علامة صوتيّة لا تقدم ولا تؤخر في المعنى والدّلالة، وإنما جيء بِهَا للتوصل إلى ربط الأصوات الصامتة ببعضها، لم يكن ذلك مذهب النحاة، بل ذهبوا إلى أن الحركة دليل على المعنى، والحركات دوال على المعاني الّتي تحتها .(٩٩)

فجعلوا الضمّة علامة للرفع، وهي علم الفاعليّة، إذ إنَّها هي العلامة الإعرابية الّتي أُعطيت للفاعل، وأمّا المبتدأ والخبر واسم "كان" وأخواتها، وخبر "إنَّ" وأخواتها، وخبر "لا" الّتي لنفي الجنس، إنما أعطيت الضمّة علامة للرفع تشبيهاً لها بالفاعل، أمّا الفتحة فهي علم المفعولية، كالمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمشبهات بالمفعول في اللفظ والمعنى، في حين كانت الكسرة علم الإضافة .(١٠٠)

وحين كانت الضمّة علم الرفع، فإنَّها ارتفعت بمنزلتها عن سائر الحركات، وذلك من جهتين، الأولى: أنَّها علم للفاعل، والفاعل مرتفع رتبة عن غيره، وقد شُبِّه بِهِ المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأً وخبر، والثانية: أنه لا يكون في الكلام نصب ولا جر قبل الرفع، فبذا ارتفع الرفع عن سائر المظاهر الإعرابية الأخرى .(١٠١)

يمكن أن نلحظ أن النحاة القدماء قد تنبهوا إلى الدور الدّلاليّ الّذي تؤديه الحركة في الكلام، ولم يكن أمر الحركات مجرد علامات صوتيّة لا تتعدّى قيمتها التوصل إلى نطق الأصوات الصامتة الّتي تتركب مع بعضها بعضاً لتشكل وحدة كلامية واحدة – كلمة – بل إن أمر الحركات يتعدّى ذلك ليدلّ على المعنى، من فاعلية ومفعولية، وإضافة، وهذه المعاني مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالحركة الإعرابية.

---

[٩٩]() انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (١٩٩٥م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق . سوريا، ط١، ج: ١، ص: ٥٧.

[١٠٠]()الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (١٩٩٣م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت . لبنان، ط١، ص: ٣٧.

[١٠١]()البجائي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد (٢٠٠١م). الحدود في علم النحو، تحقيق: نجاة حسن عبد الله مولي، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد: ١١٢، السنة: ٣٣، ص: ٤٤٨.

في حين تميّزت الضمّة من سائر الحركات في العربيّة بأنَّها علم الفاعلية، أو هي علامة الرفع في الكلام، وبالتالي ارتفعت منزلتها عن سائر أخواتها من العلامات الإعرابية في اللغة، وذلك لارتباطها بالفاعل الّذي له قيمة متصدرة للمرفوعات في هذا الصدد، خاصة أن سواه من المرفوعات قد شُبِّهت به؛ لذا أخذت علامته الإعرابية.

وقد قسم النحاة القدماء علامات الإعراب إلى قسمين كبيرين، علامات الإعراب الأصلية، وعلمات الإعراب الفرعية، أمّا علامات الإعراب الأصلية فهي الضمّة والفتحة والكسرة والسكون، إذ هي أصل علامات الإعراب، وما سواها ينوب عنها .(١٠٢)

أما العلامات الفرعية الّتي تنوب عن تلك العلامات الأصلية فهي عشر؛ ينوب في بعضها حركة فرعية عن حركة أصلية، وينوب في بعض آخر حرف عن حركة أصلية، وينوب في بعض ثالث حذف حرف عن السكون؛ "فيحذف حرف العلة من آخر المضارع المجزوم، وكذلك تحذف نون الأفعال الخمسة من آخر المضارع المجزوم". والمواضع الّتي تقع النيابة فيها سبعة، تسمى أبواب الإعراب بالنيابة، وهي: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والاسم الممنوع من الصرف، والأفعال الخمسة، والفعل المضارع معتل الآخر .(١٠٣)

وانطلاقاً من طبيعة نيابة هذه الحركات الفرعية عن الحركات الأصلية، فإنه يمكننا القول بأن حالة الرفع دليل على الضمّة، فالمرفوع بعلامة فرعية إنما هي دليل على ضمّة ضمنية اشتمل عليها السياق لو كانت الحركة ضمّة وليست علامة فرعية، أي إننا حين نتحدث عن العلامات الفرعية الّتي تنوب عن الضمّة، فكأننا نتحدث عن الضمّة ولكن بصورة غير مباشرة، من هنا تجدر الإشارة إلى أن هذه العلامات دليل على الضمّة، باعتبار أنَّها تنوب عنها، وتحل محلها، وتأخذ مكانَّها في الإعراب.

وحديثنا في هذا الفصل عن قيمة الضمّة النحويّة يختلف نوعاً ما عن حديثنا في الفصلين السابقين، فحينما كنا نتحدث في الفصل الأول عن مظاهر الاستعمال الصوتيّ للضمّة وفي الفصل الثاني عن مظاهر الاستعمال الصرفيّ للضمّة كنا نتحدث عن الضمّة ذاتها، أي باعتبارها فونيماً صوتيّاً أو حركة لغويّة بنيوية، أمّا هذا الفصل فنحن نتحدث عن الضمّة ولكن ضِمْنَ إطار نحويّ تركيبيّ، ضِمْنَ حالة تُعرف عِنْدَ النحاة بحالة الرفع، فالرفع يكون بواحدة من علامتين، الأولى: الضمّة، وهي العلامة الأصلية للرفع، والثانية: بعلامة فرعية، كأن ترتفع الأسماء الخمسة بالواو، وجمع المذكر السالم كذلك، ويرتفع المثنى بالألف، وترتفع الأفعال الخمسة بثبوت النون، فهذه الحالات الفرعية للرفع ما هي إلا نيابة عن هذه الضمّة .(١٠٤)

يعني ذلك أن الكلام عن الضمّة في هذا الفصل مرتبط بالكلام عن حالة الرفع في التركيب النحويّ، ولا يهمنا إذا تحول الرفع عن علامته الأصلية – الضمّة – إلى حالة

---

[١٠٢] () انظر: الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (د.ت). المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: حامد أحمد نيل، وفتحي محمد أحمد جمعة، مكتبة أم القرى، جمع تصويري: دار الغرب العربي، ط١، ص: ١٥.

[١٠٣] ()حسن، عباس (د.ت). النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط١٥، ج:١، ص:١٠٤.

[١٠٤] () انظر: بابشاذ. شرح المقدمة المحسوبة، ج: ١، ص: ١١٩، وحسن. النحو الوافي، ج: ١، ص: ١٠٤.

فرعية أخرى، فالمهم أن حالة الرفع تقع بالضمّة أصالة، وأن هذه الأحوال إنما هي طارئة بسبب لغويّ طارئ، وأن الأصل الضمّة.

ويقصد بالمُسْتَوى النحويّ ذلك المُسْتَوى التركيبيّ القائم على أساس العلاقات الإسنادية الّتي تنظم الوحدات الكلامية ضِمْنَ الجمل اللغويّة المختلفة، بل وتتسع دائرة هذا المُسْتَوى ليشمل قدراً كبيراً من التراكيب الأسلوبية الّتي تتأثر بالعلاقات الإسنادية والعلاقات التركيبيّة، كأساليب الاستفهام، والنداء، والتعجب، والندبة، وغيرها من الأساليب اللغويّة المختلفة .(١٠٥)

وفي الوقت الّذي يناقش فيه المُسْتَوى الصوتيّ تلك العلاقات الصوتيّة ومظاهر اللغة الصوتيّة المختلفة، يناقش المُسْتَوى الصرفيّ بنية الكلمات، ومظاهر التحول والتبدل في تلك البنى، نجد المُسْتَوى النحويّ يتحدث عن العلاقات التركيبيّة الّتي تتحكم بطبيعة انضمام تلك الوحدات الكلامية بعضها إلى بعض .(١٠٦)

وربما كانت الحركات بصفة عامة من بين أخطر الجوانب الّتي يمكن أن نتناولها ضِمْنَ الحديث عن المُسْتَوى النحويّ، انطلاقاً من ذلك الأثر الإعرابي الّذي تتركه تلك الحركات على التراكيب، فما الإعراب إلا تحول في الحركة، وما الحركة إلا نمط من أنماط التغير الدال على تحول الكلمة عن موقعها الإعرابي، وتبدل العوامل وتعاقبها على تلك الكلمة .(١٠٧)

إذ كما هو معروف فإن الإعراب تغيّر في حركة الكلمة تبعاً لتغير العامل، بمعنى أن وجود الحركة الإعرابية مرتبط بوجود العامل الّذي أوجدها، وليس الأمر مجرد حركات صوتيّة لا قيمة لها ولا دور، بل لا بد من أثر تتركه في المعنى والكلام، فالإعراب عموماً دليل على المعنى .(١٠٨)

وعلى الرغم من كون المُسْتَوى النحويّ يحمل معنى مرتبطاً بالتراكيب اللغويّة، وأنماط الجمل المختلفة، إلا أن ذلك لا يعني حتمية هذا المعنى على المُسْتَوى الدّلاليّ، فإن المعنى يختلف نوعاً ما بين المُسْتَوى النحويّ والمُسْتَوى الدّلاليّ، ويتوجب على الدارس أن يفرق بين المعنى ضِمْنَ كل مُسْتَوى من هذين المستويين .(١٠٩)

وتلعب الضمّة دوراً بارزاً بالغ الأهميّة ضِمْنَ المُسْتَوى النحويّ، وإن هذا الدور يوجب علينا أن نتأمله، ونلحظ تلك المظاهر الاستعمالية النحويّة الّتي تؤديها الضمّة ضِمْنَ المُسْتَوى النحويّ التركيبيّ، انطلاقاً من الموقع والدّلالة الّتي ترتبط بهذه الضمّة.

الضمّةُ علامةٌ للبناءِ:

---

[١٠٥] () انظر: تمام حسان. اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص: ٨٩.

[١٠٦] () انظر: ليونز، جون (د.ت). اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربيّة، ط١، ص: ١٣٨.

[١٠٧] () بشر. دراسات في علم اللغة، ص: ٢٠٢.

[١٠٨] () انظر: الصالح، صبحي إبراهيم (١٩٦٠م). دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: ١١٦.

[١٠٩] () السعران. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: ١٨٧.

تعوّدت مصنّفات النحو المختلفة منذ التأليف القديم على المزاوجة بين مصطلحي "البناء والإعراب" فحيثما يكون الحديث عن البناء، يكون الحديث عن الإعراب، وحيثما يبيّن المصنّف علامات البناء ونماذجه ومظاهره، يبين كذلك علامات الإعراب ودلالاته ومظاهره المختلفة، إذ درج النحاة على افتتاح كتبهم النحويّة بالحديث عن هذا العنوان العريض .(١١٠)

ويُحمَل البناء على التضاد مع الإعراب، أي أن البناء ضد الإعراب، فكلاهما يشير إلى معنى مغاير لما يشير إِلَيْهِ الآخر، ففي الوقت الّذي يدلّ فيه البناء على عدم تغير حركة آخر الكلام بتغير العوامل الداخلة على اللفظ، نجد أن الإعراب تغير حركة آخر الكلمة بتغير العامل الّذي يسبقها، فالبناء ضد الإعراب، وهو داخل في الأسماء والأفعال والحروف على حد سواء .(١١١)

يقول العكبري موضحاً معنى البناء: " حدُّ الْبناء لُزُوم آخر الْكَلِمَة سكوناً أَو حَرَكَة وَهُوَ ضدُّ الْإِعْرَاب وَالْبناء بأوَّل الْكَلِمَة وحشوها أشْبَه للزومه إلاَّ أنَّ آخر الْكَلِمَة إِذا لزم طَرِيقَة وَاحِدَة صَار كحشوها. وَالْبناء فِي الأَصْل وضع الشَّيْء على الشَّيْء على وصف يثبت كبناء الْحَائِط وَمِنْه سُمّي كلّ مُرْتَفع ثَابت بِنَاء كالسَّماء وَبِهَذَا الْمَعْنى اسْتَعْملهُ النحويّون على مَا سبق" .(١١٢)

يدخل البناء أنواع الكلام الثلاثة، كما يأتي وفقاً للحركات اللغويّة جميعها، فليس الأمر مقصوراً على الضمّة، بل هناك مظاهر للبناء على سائر الحركات الأخرى، إلا أن تركيزنا في هذا الجزء من الدّراسة سينصب على الضمّة انطلاقاً من بيان قيمتها في جانب البناء، ثم الانتقال لبيان قيمتها في جانب الإعراب.

في بناء الماضي على الضم :

يلتزم الفعل الماضي حالة البناء، إذ لا يقع فيه الإعراب مطلقاً، بل يأتي دائماً مبنياً، ويبنى على الفتح أصالة، نحو: كتبَ، وقامَ، ونحوها، أمّا إذا أسند إلى ضمائر الرفع نحو: كتبْتُ، فإنه يُبنى على السكون كراهة توالي أربع حركات في كلمة واحدة، في حين يُبنى على الضم إذا اتصل بواو الجماعة، نحو: ضربوا .(١١٣)

وقد استوقفنا أبو علي الفارسي حين استبعد هذه الحالة البنائية للفعل الماضي من كونه مبنياً على الضم، فقد ذكر الفارسي أن الفعل لا يبنى على الضم مطلقاً، كما أنه لا يبنى على الكسر كذلك، أمّا بالنسبة لبناء الأمر نحو: ادعُ، وارجُ، فإنه مبني على حذف حرف العلة لا على الضم .(١١٤)

---

[١١٠] () حسن. النحو الوافي، ج: ١، ص: ١٠٠.

[١١١] () انظر: الفارسي، أبو علي (١٩٦٩م). الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الرياض، الطبعة الأولى، ص: ١٥.

[١١٢] () العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: ١، ص: ٦٦.

[١١٣] () انظر: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ج: ١، ص: ٦١.

[١١٤] () الفارسي. الإيضاح العضدي، ص: ١٦.

وقد أشار ابن هشام إلى السبب الكامن وراء عدّ هذه الضمّة علامة استثنائية في بناء الماضي، وأنَّها ليست أصلية في بنائه، وذلك أنَّها ضمّة عارضة في الفعل بسبب واو الجماعة الّتي اتصل بِهَا هذا الفعل، فكان لا بد من ضمّ الحرف الّذي يسبق هذه الواو؛ لذا كانت علامة لبناء الماضي، فهي علامة عارضة كما أن السكون علامة عارضة كذلك .(١١٥)

ولم يقل كثير من النحاة بكلام أبي علي الفارسي، بل إنني لم أعثر على من قال بقوله، فالبناء على الضم مسموع ومقيس في كلام العرب بالنسبة للفعل الماضي إذا اتصل بواو الجماعة، إذ لا سبيل لبناء هذا الفعل إلا على الضم، وهذا ما أشار إِلَيْهِ الدارسون المحدثون .(١١٦)

ونجد أن للضمّة دوراً مهماً في بناء الماضي، وذلك تأثراً بضمير الجماعة "الواو" الّذي أُسند إِلَيْهِ هذا الضمير، فقد دفع نطق هذا الصوت المتكلم باللغة إلى تغيير في حركة بناء الفعل، لينقلها إلى حركة بنائية جديدة تتمثل بالضمّة، انطلاقاً من مناسبة الواو الّتي تليها، وهو ما عبر عنه النحاة بالتناسب بين الضمّة والواو.

وكما أن أثر الضمّة واضح في بناء الماضي على الضم في هذه الحالة، نجد أثراً آخر مرتبطاً بهذه الحالة البنائية، وتتمثل بضم عين الماضي إذا كانت لامه ياء، نحو: رضي، عِنْدَ إسناده إلى واو الجماعة، فإن الفعل يصبح: رَضُوا"، فتضم الضاد من "رضي"، مع أنَّها في أصلها مكسورة، وقد أشار سيبويه إلى هذه الحالة اللغويّة، إذ هي مسموعة في كلام العرب، وقد سأل سيبويه الخليل عن هذه الحالة، فذكر له أنَّها من قبيل "غزِي"، أي أنَّها في الحكم مثلها، ولم يصلح أن يؤتى بالياء قبل الواو على نحو: رَضِيوا .(١١٧)

وما هذه الضمّة إلا مسايرة لواو الجماعة بعد أن حذف الحرف الأخير من الفعل، وهو حرف يحمل ضمّة البناء، فالأصل في هذا الفعل أن يكون: رَضِيُوا، ثم استُثقلت الياء مع الواو، فحُذِفت، وبقيت عين الفعل مباشرةً لواو الجماعة، فاستثقلت الكسرة على عين الفعل، فضُمّت مناسبة لواو الجماعة الّتي تلحق الفعل .(١١٨)

يستوجب الفعل الماضي عِنْدَ إسناده إلى واو الجماعة – ضمير الرفع المتصل – ما يستوجبه الفعل عِنْدَ إسناده إلى سواه من ضمائر الرفع المتصلة، بمعنى أنه يتطلب البناء على السكون، ولكن لما تعذّر مجيء حرف الياء من نحو: رضيوا، ساكناً مع الواو الساكنة في أصلها، لجأت اللغة إلى حذف الياء، لأنه يمتنع التقاء الساكنين في اللغة، ثم جُعِلت الضمّة على عين الفعل دليلاً على علامة البناء الّتي يستحقها هذا الفعل .(١١٩)

---

[١١٥]() انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: ١، ص: ٦١.

[١١٦]() انظر: دعكور، نديم حسين (١٩٩٨م). القواعد التطبيقية في اللغة العربيّة، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ص: ٨٨.

[١١٧]() انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ٤، ص: ٣٨٦.

[١١٨]() انظر: الجرجانيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (١٩٨٧م). المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: ٧٥، والغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (١٩٩٣م). جامع الدروس العربيّة، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون، ج: ٢، ص: ١٦٣.

[١١٩]() انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: ٣، ص: ٢٥٧.

وتظهر قيمة الضمّة هنا جلية إذا وازنّا بين الفعل الماضي المنتهي بألف مثل: سعى، والمنتهي بالياء مثل: رضي، أو المنتهي بحرف صحيح مثل: كتب، إذ إنه في الأفعال المنتهية بالألف نحذف الألف عِنْدَ الإسناد إلى واو الجماعة، وتتحول الضمّة إلى فتحة لتشير إلى الألف المحذوفة: سعَوا، وهذا يعني أن للضمّة قيمة لغويّة في الدّلالة على أن الفعل ليس منتهياً بالألف أصلاً، ويظهر هذا من خلال الموازنة بين: رضُوا، وسعَوا.

بناء بعض الأسماء على الضم:

هناك مجموعة من الأسماء المبنية في العربيّة على الضم، وهي خاضعة لحالة البناء الّتي تحدثنا عنها من قبل.

إن أول ما نشير إِلَيْهِ من الأسماء المبنية على الضم بعض الضمائر، فمن بينها ضمير المتكلمين "نحنُ" فإنه مبني على الضم، وعلة بنائه أنه ضمير، وعلة بنائه على الحركة أن الحرف الأوسط في هذا الضمير "الحاء" ساكن، ولا يصلح أن يلتقي ساكنان، من هنا بُني هذا الضمير على الحركة لا على السكون على الرغم من كون السكون أصلاً في بناء الأسماء .(١٢٠)

وتأتي دلالة الضمّة هاهنا على الجماعة، مع الأخذ في الاعتبار مناسبتها الإشارة إلى الواو، والواو ضمير الجماعة، والضمّة بعض الواو، من هنا حملت الضمّة دلالة على الجماعة حين بُني ضمير المتكلمين "نحنُ" عليها .(١٢١)

ومن بين الضمائر كذلك الّتي تُبنى على الضم تاء الفاعل، وهي دالة على المتكلم، نحو: ضربْتُ، وهي في مقابل الفتحة الّتي للمخاطب، والكسرة الّتي للمخاطبة، وبذلك تتناوب هذه الحركات على ضمير – التاء – المتصل بالفعل الماضي .(١٢٢)

ويظهر في بناء تاء الفاعل للمتكلم على الضم قيمة دلاليّة كبيرة، لأنَّها تحدد لنا حقيقة الفاعل، فإذا كانت التاء مبنية على الضم علم السامع أن الفاعل هو المتكلم، ولنا أن نوازن بين جملتين: كتبتُ الدرسَ، وكتبتْ الدرس، لنتبيّن قيمة الضمّة في تحديد الفاعل، ولو نظرنا في رد سيدنا عيسى عليه السلام عِنْدَما قال له ربه: " وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ (١٢٣)"، حيث جاء الرد: " قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ"(١٢٤)، فإن المعنى كله كامن في اختلاف بناء التاء بين الضم في "قلتُه" والفتح في علمتَه".

---

[١٢٠]()ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (١٩٧٢م). المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر أمين، مجمع اللغة العربيّة، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ص: ٣٣١.

[١٢١]() انظر: ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: ٢، ص: ٩٠٤.

[١٢٢]() ابن الخشاب. المرتجل في شرح الجمل، ص: ٣٣٦.

[١٢٣]() سورة المائدة الآية ١١٦.

[١٢٤]() سورة المائدة الآية ١١٦.

وتدخل هذه الضمّة الضمائر أيضاً الّتي اشتقت من تاء المتكلم "تُ" مثل: تُم، للمخاطبين، وتنّ، للمخاطبات، وتُما: للمخاطبَين، فالضمّة هاهنا تمثل حركة بنية، ولا بد من الإشارة إلى قيمة الضمير الدّلاليّة بصفة عامة، فهو يحمل التكنية عن الاسم، كما يحمل معانيَ أخرى، كمعنى الإفراد والغياب مثلاً، فالضمير: هو، دال على الغائب المذكر المفرد لا على شيء آخر، وهو ما لا يحتمله الاسم الصريـح على سبيل المثال، مع التذكير هاهنا بفكرة الالتفات الّتي اعتيد عليها في العربيّة لأغراض بلاغية يريدها المتكلم .(١٢٥)

فالضمائر الّتي سبقت الإشارة إليها، يضاف إليها كذلك الضمير المتصل "الهاء"، فهي أيضاً مبنية على الضم نحو: لهُ، ومنهُ، وكتابهُ، وهكذا، فإنَّها اتخذت الضمّة سبيلاً لبنائها، منها ما كان سبب بنائها على الضم أنَّها تخالفت مع سواها من الحركات كما رأينا في الضمير المنفصل "نحنُ"، ومنها ما كانت على التناوب مع الحركات الثلاث، كما رأينا في تاء الفاعل، وفي جميع الأحوال نلحظ وجود الضمّة في هذه الضمائر، وأنَّها اتخذت دوراً متناسباً مع الحركات الأخرى الّتي تشكلت منها الكلمة.

يمكن أن تكون الضمّة دالة على المذكر في هذا الضمير، فإنَّها تحمل إشارة إلى ضمير الغائب المذكر "هو" المنتهي بالواو، ولو أن هذه الضمائر بُنيت على الفتح لكانت إشارة إلى الألف، وبذلك تدل على المؤنث لا على المذكر، بمعنى أن الضمّة هنا للدلالة على المذكر كذلك، إذ كثيراً ما أشار النحاة إلى جواز مجيء هذه الضمّة مشبعة مع الهاء، في إشارة إلى الضمير "هو" حتّى إن أهل الحجاز يقولون: بِهو، على الرغم من كون الواو مستثقلة مع الكسرة، ولكنهم جاؤوا بِهَا دلالة على الضمير المفرد المذكر "هو" .(١٢٦)

ولا يقف أمر بناء الأسماء عِنْدَ الضمائر، بل نجد أيضاً من الظروف ما بُني على الضم، ومن بين هذه الظروف الظرف "قطُّ" فهو مبني على الضم مطلقاً، ويقصد بِهِ الدّلالة على ما مضى من الزمان، يقال: ما زرته قطُّ، فهو مرتبط بالفعل في الزمن الماضي .(١٢٧)

وقد بيّن العكبري سبب بناء هذا الظرف، وذلك لأمرين: أحدهما أنَّها أشبهت الفعل الماضي إذ كانت لا تكون إلاّ له، والثّاني أنَّها تضمّنت معنى في لأنّ حكم الظّرف أن تحسن فيه في ولمّا لم تحسن ها هنا كان الظّرف متضمنا لها وقيل تضمّنت معنى منذ الّتي تقدر بِهَا المدّة أو ابتداء المدّة لأن قولك ما رأيته قطّ أي منذ خلقت وإلى الآن .(١٢٨)

فوجود الضمّة الّتي بُني عليها هذا الظرف منحنا هذه المعاني والدّلالات الّتي ترتبط بِهِ دون سواه من الظروف، وقد جعلها العكبري أسباباً لبنائه.

---

[١٢٥]() انظر: عمايرة، إسماعيل، وعمايرة، حنان (٢٠١٣م). حواش على الضمائر: دراسة مقارنة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد: ٢١، العدد الأول، ص: ٤٥.

[١٢٦]() انظر: المبرد. المقتضب، ج: ١، ص: ٣٧ – ٣٨.

[١٢٧]() ابن جني. شرح كتاب التصريف، ص: ٣٥٦.

[١٢٨]() العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: ٢، ص: ٨٥.

ومن بين الظروف الّتي تُبنى على الضم "حيثُ" إذ يُبنى هذا الظرف دائماً، وقد سُمِع شاذاً مبنياً على الفتح والكسر، غير أن المقيس من كلام العرب أنه مبني على الضم، ويلتزم هذا الظرف الإضافة إلى الجملة، يقال: زرتُك حيثُ النهارُ طالعٌ، فقد أضيف إلى الجملة لا إلى المفرد .(١٢٩)

وعلى الرغم من أن المقيس في "حيث" أنَّها مضافة إلى الجملة، فقد سُمِع شاذاً إضافتها إلى المفرد، كما سُمِع شاذاً إعرابها، وسُمع فيها أيضاً قلب الياء واواً، فيقال: حَوثُ .(١٣٠)

وبناء "حيثُ" على الضم مخالفة للكسرة والفتحة، إذ لو بُنيت على الكسر لتوهم السامع أنَّها مجرورة، ولو بُنيت على الفتح لتوهم السامع أنَّها منصوبة، فقد حملت الضمّة دلالة على موضع "حيث" الإعرابي من الكلام .(١٣١)

وتمنح الضمّة الّتي بُنيت عليها "حيث" المُتَلَقِّي دلالة على مخالفة "حيث" لسائر أخواتها من أسماء الأمكنة، فإن الأكثر في أسماء الأمكنة أن تكون معربة، فلما بُنيت "حيث" بُنيت على الضم تقوية لها، وتنبيهاً للسامع أن حقها الإعراب .(١٣٢)

ومن بين الأسماء المبنية كذلك المنادى العلم أو المعرفة، فإنه يُبنى على الضم، وهو في موضع نصب، إذ يبنى العلم المعرفة أصالة، والمعرف بـ "أل" التعريف، والنكرة المقصودة، كلها تُبنى على الضم، أو على ما يرتفع بِهَا ذلك الاسم، سواء أكان مثنى أم جمع مذكر سالماً، نحو: يا زيدُ، ويا رجلان، ويا مسلمون، فكلها مبنية على ما ترتفع بها، في حين أن النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف كلها تنصب إذا كانت في موضع المنادى .(١٣٣)

ولقد بُني المنادى المفرد لمشابهته الأصوات في كونه مفرداً، كما بُني على الضم لوقوعه موقع الضمير عِنْدَ بعض النحاة، فكان ذلك كله سبباً في بنائه .(١٣٤)

ولقد بين العكبري السبب الّذي جعل حركة البناء في هذه الحالة الضمّة، وهي متمثلة بثلاثة أوجه، الأول: أن الضمّة جُعلت تقوية لهذا المنادى زيادة في التنبيه على تمكنه، والثاني: أنه بني على الضم لأن المنادى يكسر إذا أضيف إلى الياء، ويفتح إذا أضيف لغيرها، فجعلت الضمّة مع المفرد لتكتمل له الحركات، والثالث: أنه لو فُتِح أو كُسر لالتبس بالمضاف، فصاروا إلى ما لا لبس فيه .(١٣٥)

---

[١٢٩]() الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٢١١، وانظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٣، ص: ١١٣.

[١٣٠]() انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج: ٢، ص: ٢٠٩.

[١٣١]() انظر: ابن البرهان النحويّ. شرح الدروسات في النحو، ص: ٩٨ – ٩٩.

[١٣٢]() العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: ٢، ص: ٨٠.

[١٣٣]() انظر: الفارسي. الإيضاح العضدي، ص: ٢٢٨ – ٢٢٩، وابن جني. اللمع في العربيّة، ص: ١٠٦.

[١٣٤]() انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ٢٥٤.

[١٣٥]() العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: ١، ص: ٣٣١.

ومن خلال هذه التعليلات يتبين لنا القيمة الكبيرة الّتي ظهرت للضمّة مع المنادى المفرد في هذه الحالة، فقد أماطت اللبس عن المنادى المضاف، وأتمت الحركات الثلاث مع المنادى.

ويحتمل أن تختلط الضمّة باعتبارها علامة للرفع مع كونها علامة للبناء في هذا الاسم، ولكن بيّن النحاة أن هذه الضمّة لا يمكن أن تكون علامة للرفع، بل هي علامة للبناء، وذلك لأن الاسم المنادى يصلح أن يكون منصوباً في حال كونه مضافاً، فلما جاز أن يحل المنصوب محل المرفوع دلّ على أن الموضع ليس موضع رفع، وإنما هو موضع نصب، والضمّة علامة للبناء، وذلك نحو قولنا: يا عبدَ اللهِ، ثم جاز القول: يا زيدُ، فحل المضموم محل المنصوب، ممّا دل أن الموضع موضع نصب لا موضع رفع .(١٣٦)

ولا يعني ذلك أن هذه الحالة البنائية الّتي بُني فيها الاسم على الضم لم تخضع لبعض الخلاف بين النحاة، فقد رأى الكوفيون أن المنادى في هذه الحالة مرفوع وليس مبنياً، في حين التزم البصريون القول إن المنادى العلم المفرد مبني على ما يرتفع بِهِ وليس مرفوعاً .(١٣٧)

يمكن القول انطلاقاً ممّا سبق من حديث عن بناء المنادى العلم المفرد على الضم إن قيمة الضمّة اللغويّة أكثر عمقاً من الحالات السابقة؛ لما يرتبط بهذا البناء على الضم من دلالة ومعنى، فالناظر في الاسم المبني على الضم يعلم أنه أمّا أن يكون علماً، أو معرفة، أو نكرة مقصودة، أي إن المنادي حينما نادى هذا الاسم قصد بِهِ اسماً بعينه، فكانت الضمّة هي السبيل لمعرفة هذه الدّلالة والمعنى من قبل المُتَلَقِّي ، فلو بقي المنادى منصوباً في جميع أحواله لما تنبه المُتَلَقِّي لهذه المعاني الّتي ترتبط بنداء هذه الأسماء دون غيرها.

بناء حروف المعاني على الضم:

هناك بعض الظروف الّتي تُبنى على الضم، وقد عُدَّت في بعض الأحيان حرفاً، وهو الحرف "منذُ" في حال كونه حرفاً، إذ يصلح هذا الظرف أن يكون حرف جر إذا كان ما بعده مجروراً، وإذا كان ما بعده مرفوعاً كان ظرفاً، وهو مبني على الضم، يقال: ما جئته منذُ ساعةٍ، فالضم هو علامة البناء في هذا الحرف .(١٣٨)

غير أن هذا البناء على الضم للحرف "منذ" لم يمنح المُتَلَقِّي أي دلالة على معنى بعينه دون معنى، فالمعنى غير مرتبط بهذه الضمّة بأي شكل من الأشكال، وإنما هي مجرد علامة للبناء، وهذا من وجهة نظري، فقيمة الضمّة هاهنا لا تتعدّى كونها علامة لبناء هذا الحرف شأنها كشأن أيّ حركة أخرى تكون علامة للبناء في أي اسم آخر.

وقد لاحظ النحاة عموماً قلّة الحروف – حروف المعاني – الّتي تُبنى على الضم، فقد أشار ابن الأثير الشيباني إلى أن الحرف الوحيد الّذي لا يأتي إلا حرفاً مبنياً على الضم

---

[١٣٦] () انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: ١، ص: ٣٣٢.

[١٣٧] () انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ٢٦٤.

[١٣٨] ()المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (١٩٩٣م). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ص: ٥٠٠.

هو "ربَّ" في لغة قليلة سُمِعت عن العرب، وقد جُعِلت هذه الضمّة الّتي بُني عليها هذا الحرف إتباعاً للضمّة الّتي تلي الراء، وعدم الاعتداد بالساكن الّذي قبلها .(١٣٩)

وبناء على فكرة بناء "ربّ" على الضم في لغة قليلة من لغات العرب نستطيع أن نلحظ أثراً آخر للضمّة، وهو حالة الإتباع الّتي أشار إليها اللغويّون عِنْدَ حديثهم عن ""ربّ" خاصة، إذ أثرت الضمّة الّتي تلي الراء بالفتحة الّتي هي أصل بناء "ربّ" فحولتها لتصير ضمّة مثلهاً، انطلاقاً من تأثير الحركات على بعضها، وطلباً للإتباع في الكلام.

كما يمكن أن تكون الضمّة هاهنا قد خضعت لقانون المماثلة الصوتيّة المقبلة في حال الانفصال، وذلك طلباً للتسهيل في النطق، فإن الضمّة الّتي تلت الراء في "رُبَّ" أثّرت في الفتحة الّتي تلي الباء، فقلبتها إلى جنسها، فهي مماثلة صوتيّة مقبلة كلية منفصلة.

وإنما قلّ مجيء الضمّة في بناء حروف المعاني وبنيتها لثقل هذه الحركة مقارنة بالحركتين الأخريين في العربيّة – الفتحة والكسرة – من هنا قلَّ وجودها في حروف المعاني، كما قلّ وجودها في أبنية الثنائي من الأسماء نحو: دم، ويد، وأب، وغيرها .(١٤٠)

الضمّةُ علمُ الإسنادِ:

تجمع علاقة الإسناد التركيبيّة بعض مكونات الكلام، وبعض وحداته، فالإسناد تركيب يتكون من مسند ومسند إليه، ولا يتم هذا التركيب إلا بوجود هذين العنصرين، إذ يدلّ كل جزء من هذين الجزئين على بعض المعنى، ثم يكتمل المعنى باكتمال هذا التركيب، والإسناد ضمّ كلمتين لبعضهما بعضاً لنصل في نهاية المطاف إلى تركيب إسنادي مكتمل المعنى يصلح الوقوف عليه، فهو مختص بجانب تمام المعنى واكتمال الدّلالة .(١٤١)

يقول سيبويه مبيّناً نوعي الإسناد: "وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء. وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُ الله منطلقا، ولَيْتَ زيدا منطلقٌ؛ لأن هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده" .(١٤٢)

واختيرت الضمّة علماً على المُسْنَد إِلَيْهِ وهي بالتالي علم على الإسناد لأنَّها أقوى الحركات، فكانت دليلاً على قوة المُسْنَد إليه، سواء أكان فاعلاً أم مبتدأً .(١٤٣)

وكما تكون الضمّة الْقَصِيْرَة علماً على الإسناد، فإن الضمّة الطَّوِيْلَة تكون كذلك علماً على الإسناد، فالواو الّتي تشكل صورة ممتدة للضمّة الْقَصِيْرَة تكون علامة للرفع نحو: جاء أبوك، وأبوك كريمٌ، ففي حالة الأسماء الخمسة تكون الواو "الضمّة الطَّوِيْلَة"

---

[١٣٩] () انظر: ابن الأثير الشيباني. البديع في علم العربيّة، ج: ١، ص: ٥٢.

[١٤٠] () انظر: أحمد والتنقاري. دلالة الضمّة في القرآن الكريم، ص: ٧٨.

[١٤١] () انظر: الجرجانيّ. التعريفات، ص: ٢٣.

[١٤٢] () سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٢٣.

[١٤٣] () انظر: العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: ١، ص: ١٣١، وص: ١٥٢.

دليلاً على الفاعل أو المبتدأ أو الخبر، وكذلك الحال بالنسبة لجمع المذكر السالم الّذي يرتفع بالواو دون الضمّة .(١٤٤)

ويتمثل الإسناد في العربيّة ضِمْنَ نموذجين، الأول: الإسناد الاسمي، وهو قائم على وجود هذه العلاقة – علاقة الإسناد – بين اسمين، يسمى الأول مسنداً إليه، والثاني مسنداً، وهما طرفا الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر، في حين أن الإسناد الفعلي قائم على وجود علاقة الإسناد بين عنصرين، الأول فعل، والثاني اسم، بمعنى أنه الجملة الفعلية المعروفة، فيكون الفعل مسنداً، والفاعل مسنداً إليه، ولا يصحّ أن يقع في الكلام فعلان يمثلان المُسْنَد والمُسْنَد إليه، كما لا يصحّ أن يقع في الكلام فعل وحرف، ولا اسم وحرف، إذ إن علاقة الإسناد تقضي بأن يكون مكوناً من اسمين أو اسم وفعل .(١٤٥)

يمكن القول بناء على ذلك إن الإسناد نوعان، الأول: إسناد اسمي، وهو المختص بالجملة الاسمية، والثاني: فعلي، وهو المختص بالجملة الفعلية، وفيما يلي توضيح لذلك.

الإسناد الاسمي:

سبقت الإشارة إلى أن المُسْنَد والمُسْنَد إِلَيْهِ ما لا يغني أحدهما عن الآخر، فهما متلازمان، ولا يكون الكلام إلا بوجودهما، والإسناد الاسمي قائم على هذا الأساس، إذ تتكون الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر لا يستغني كل منهما عن الآخر .(١٤٦)

وتجعل هذه العلاقة التركيبيّة الّتي تربط جزئي التركيب الإسنادي الاسمي في العربيّة من المبتدأ محكوماً له، والخبر محكوماً عليه، انطلاقاً من كون المبتدأ مسنداً إليه، والخبر مسنداً، وهذا كله ضِمْنَ علاقة تركيبيّة فضّل بعض النحاة وصفها بالمُسْنَد والمُسْنَد إليه .(١٤٧)

ولا يُشترط في الإسناد الاسمي أن يكون مرفوعاً دائماً، بل قد يأتي بعض ركنيه منصوباً، كما هو الحال عِنْدَ دخول النواسخ الفعلية والحرفية على الجملة الاسمية .(١٤٨)

وما يهمنا في هذه الحالة التركيبيّة تلك العلامة الأصلية الّتي يأتي عليها المبتدأ والخبر، وهي الرفع، وعلامة الرفع الأصلية هي الضمّة.

وحق المبتدأ والخبر الرفع، فهما مرفوعان، نحو قولنا: زيدٌ أخوك، وعمرٌو منطلقٌ، فإن المبتدأ مرتفع بالابتداء، والخبر مرتفع بالمبتدأ نفسه .(١٤٩)

---

(١٤٤) أحمد، تلار سالار، والتنقاري، صالح (٢٠١٢م). دلالة الضمّة في القرآن الكريم دراسة وصفية تطبيقية، مجلة الدّراسات الأدبية واللغويّة، عدد خاص، ص: ٧٦.

(١٤٥) انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج: ١، ص: ٥١ – ٥٢.

(١٤٦) انظر: المبرد. المقتضب، ج: ٤، ص: ١٢٦.

(١٤٧) انظر: أبو حيان. التذييل والتكميل، ج: ١، ص: ٤٨.

(١٤٨) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٢٣ – ٢٤، والمبرد. المقتضب، ج: ٤، ص: ١٢٦.

(149) انظر: ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: ١، ص: ٢٧٠، و ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركّز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، ط١، ج: ١، ص: 335.

وعلل ابن جني سبب وجود الضمّة على ثقلها مع المبتدأ والفعل المضارع، فبيّن أن المتكلم في هذه الحالة يكون أقوى نفساً، وأظهر نشاطاً، من هنا اختيرت الضمّة للمبتدأ والفعل المضارع، ولم تكن مع المفعول بِهِ الّذي اختيرت له الفتحة لخفتها .(١٥٠)

وذكر النحاة أقوالاً عدة في رافع المبتدأ والخبر، وذكروا الحجج في ذلك(١٥١)، غير أن ما يستوقفنا في هذه الأقوال الّتي نُقلت عن النحاة أن المبتدأ والخبر مرفوعان، وأنهما يخضعان لعلاقة إسنادية تتمثل بكون المبتدأ مسنداً إليه، والخبر مسنداً، وعلى هذا فيمكن أن نربط بين الإسناد بوصفه علاقة تركيبيّة بين أجزاء الجملة، والضمّة الّتي هي علامة الرفع الأصلية.

ويتمثل الربط بين الإسناد الاسمي والضمّة في كون المُسْنَد إِلَيْهِ والمُسْنَد مرفوعين في الأصل، بمعنى أن علامتهما الإعرابية الأصلية الضمّة، وهذا يعني أن الضمّة صارت بصورة غير مباشرة علامة على الإسناد، ودليلاً غير مباشر على هذه العلاقة التركيبيّة، فعِنْدَما يلحظ المُتَلَقِّي أو القارئ، وجود الضمّة على اسم ما من الأسماء فإنه يتبادر إلى ذهنه أن هذا الاسم خاضع للعلاقة التركيبيّة الناشئة بين المُسْنَد والمُسْنَد إليه، وما يؤيد ما نذهب إِلَيْهِ وجود هذه الضمّة اللاحقة للاسم المرفوع ضِمْنَ علاقة الإسناد الاسمي.

ويشير الباحثون المحدثون إلى أن الضمّة دليل على الفخامة والتفخيم، فإن المبتدأ لما كان مقدماً في الكلام على الخبر، دلّ ذلك على فخامته، فاختيرت له الضمّة لتناسب هذا المعنى .(١٥٢)

يتبين بذلك الدور الاستعمالي للضمّة، إنَّها صارت بمثابة العلامة الشَكْلِيّة على الإسناد بصفة عامة، والإسناد الاسمي بصفة خاصة، وذلك كون المبتدأ والخبر مرفوعين في الأصل؛ لذا كانت علامة الضمّة سبيلاً للوصول إلى تقدير هذين الركنين ضِمْنَ سياق الجملة والكلام.

الإسناد الفعلي:

ذكرنا سابقاً الإسناد الاسمي، وبيّنا طبيعة المُسْنَد إِلَيْهِ والمُسْنَد المرتبطين أصالة بالمبتدأ والخبر، وأن الضمّة صارت علماً عليهما، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للإسناد الاسمي فهو أكثر وضوحاً وجلاءً في الإسناد الفعلي، وذلك لأن المبتدأ والخبر يتأثران بالنواسخ الاسمية والفعلية، فتنتقل العلامة الشَكْلِيّة لهما من الضمّة إلى الفتحة تبعاً للناسخ، أمّا بالنسبة للإسناد الفعلي، فإن المُسْنَد إِلَيْهِ – الفاعل – لا يتحول عن علامته الشَكْلِيّة الّتي تتمثل بالضمّة، إذ لا يشوبه شيء من العوامل الّتي تحوّله عن علامته الأصلية الّتي وُضِعت له.

وتتشكل العلاقة الإسنادية الفعلية من فعل وفاعل، أي أن الفعل لا بد له من فاعل، وأن الفاعل لا بد له من فعل، وقد أشار سيبويه إلى هذا الإسناد في كلامه سابق

---

[١٥٠] () انظر: ابن جني. الخصائص، ج: ١، ص: ٥٦.

[١٥١] () انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ٣٨، والسيوطي. همع الهوامع، ج: ١، ص: ٣٦٣ – ٣٦٤.

[١٥٢] () النجار. أصوات الحركات في العربيّة دراسة دلاليّة جمالية، ص: ١٥٩.

الذكر، فكما أن المبتدأ والخبر متلازمان، فكذلك الفعل والفاعل متلازمان، نحو: يقومُ عبد الله(١٥٣)، فالفاعل هنا مسند، إليه، والفعل مسند.

ولا يخلو كلام النحاة من حديث عن الفاعل وأحكامه، وإن أول تلك الأحكام الّتي يأتي بِهَا العلماء للفاعل أنه مرفوع، نحو: قامَ زيدٌ، وانطلقَ عبدُ الله، فالفاعل هاهنا مرفوع لفظاً، وقد يُجر لفظاً وهو في محل رفع، كإضافة المصدر إلى فاعله، نحو: ولَوْلا دفعُ الله الناسَ، فالفاعل هاهنا مجرور في لفظه، مرفوع محلاً، وهو من إضافته إلى المصدر، ومن ذلك أن يُجر بحرف الجر الزائد، نحو: ما جاءَ من أحدٍ، وكفى بالله شهيداً، فالفاعل هاهنا مجرور لفظاً مرفوع محلاً، فهو وإن كان مجروراً إلا أنه في موضع الرفع .(١٥٤)

ولا تقتصر أحكام الفاعل عِنْدَ هذا الحكم فحسب، بل هناك أحكام أخرى كوجوب التأخر عن رافعه نحو الفعل أو شبهه، وكذلك وجوب إفراد فعله مع الفاعل المثنى والمجموع، وعدم جواز تقديمه على عامله، يضاف إليها الحكم برفعه، وأنه لا يجوز وجود فعل بغير فاعل .(١٥٥)

ولما كانت أحكام الفاعل تتمثل بالرفع، ولزوم وجوده بعد فعله، وعدم جواز حذفه، وعدم جواز تقديمه على عامله، إلى غير ذلك من الأحكام دفع ذلك كله النحاة إلى اعتبار أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، انطلاقاً من تلازمهما وعدم انفصال كل منهما عن الآخر، فإن المتكلم يستطيع أن يقول: كتبتُ، دون أن يأتي بالمفعول به، غير أنه لا يستطيع أن يحذف الفاعل، من هنا صار الفعل والفاعل كالشيء الواحد .(١٥٦)

ويستوقفنا من أحكام الفاعل تلك حكم الرفع، فإنه يستوجب الرفع دائماً، وإن كان مجروراً فإن هذا الجر لا يعدو أن يكون جراً شكلياً، وأن الموضع موضع الرفع، فهو بحكم المرفوع، والضمّة هي العلامة الأصلية للرفع، وبناء على ذلك تتبين بعض قيمة هذه الضمّة عِنْدَ لحاقها بالفاعل، وكونها علماً عليه، فالاستعمال النحويّ للضمّة في هذا التركيب يتمثل بدلالتها على الإسناد الفعلي، وإشعار المُتَلَقِّي أن هذا الاسم الّذي يلي الفعل مرفوع لكونه فاعلاً من ناحية، ولكونه مسنداً إِلَيْهِ من ناحية ثانية، ولو لحقت هذا الاسم علامة شَكْلِيّة أخرى غير الضمّة لما حملت هذه الدّلالة، ولما نقلت هذا المعنى والقيمة اللغويّة للمُتَلَقِّي، مع الإشارة هاهنا إلى أن هناك ما ينوب عن هذه الضمّة من علامات الإعراب الفرعية، وهي لا تقل قيمة في دلالتها على الفاعل والإسناد الفعلي عن الضمّة نفسها.

وكما مرّ، فإن الضمّة دليل على فخامة المضموم، وتقديمه في الكلام، فلما كان الفاعل مقدماً على المفعول بِهِ استحقّ الضمّة للدلالة على فخامته .(١٥٧)

---

[١٥٣]() سيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٢٣.

[١٥٤]() انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: ٢، ص: ٧٨.

[١٥٥]() انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (١٩٨٠م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة – مصر، ط٢٠، ج: ٢، ص: ٧٦ – ٧٨.

[١٥٦]() انظر: الشاطبي. المقاصد الشافية، ج: ٢، ص: ٥٩٤.

[١٥٧]() النجار. أصوات الحركات العربيّة دراسة دلاليّة جمالية، ص: ١٥٩.

وثَمَّةَ شكل آخر للإسناد الفعلي، إنه الإسناد إلى المفعول به، ولكن بصورة البناء للمجهول، فيحل المفعول بِهِ محل الفاعل، ويأخذ علامته الإعرابية.

فإذا بُني الفعل للمجهول فإنه لا يسند إلى الفاعل، بل يُسند إلى المفعول بِهِ في الأصل، فأصل الكلام على أن يكون المفعول بِهِ هو نائب الفاعل، وإن لم يوجد فيحل محله المصدر أو شبه الجملة، ويأخذ نائب الفاعل أحكام الفاعل كلها، فيصير كأنه فاعل للفعل، إذ يغدو عمدّة بعد أن كان فضلة، ومرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وواجب الذكر بعد أن كان جائز الحذف، إلى غير ذلك من الأحكام الّتي يأخذها عن الفاعل .(١٥٨)

يفضي بنا ما سبق إلى أن أحكام الفاعل كلها تنطبق على نائب الفاعل؛ وذلك لأن نائب الفاعل قائم مقام الفاعل، وواقع في محله، من هنا أخذ سائر أحكامه وما يختص بِهِ من خصائص، كالرفع، ووجوب الذكر، فإن لم يُذكر قُدِّر ضمير محله، وغيرها من الأحكام الّتي سبقت .(١٥٩)

وقد مرّ في الفصل الثاني من هذه الدّراسة الحديث عن قيمة الضمّة الصرفيّة في حالة البناء للمجهول، إذ تبيّن أن الضمّة لها قيمتها في بناء الفعل للمجهول، وهي إشارة دالة على معنى البناء للمجهول، فحين يرى الناظر أو القارئ أو المُتَلَقِّي هذه الضمّة الّتي تقع على فاء الفعل، يعي تماماً أن هذه الحالة هي حالة البناء للمجهول، وأن الاسم المرتفع بعد الفعل إنما هو نائب الفاعل وليس فاعلاً حقيقياً.

أما هذه الحالة، فصحيح أن الضمّة وقعت على نائب الفاعل، وصحيح أن فيها من الدّلالة الاستعمالية ما يشير إلى طبيعة البناء للمجهول في هذا التركيب الإسنادي، غير أن قيمتها النحويّة أكبر في باب الإسناد، بمعنى أن نائب الفاعل المرتفع بعد الفعل يحمل الدّلالة على المُسْنَد إليه، وأن الضمّة الّتي تظهر على آخره إنما هي الضمّة الّتي تحمل الدّلالة العامة على الإسناد الفعلي، فالوظيفة الاستعمالية للضمّة هنا دلالتها على المُسْنَد إِلَيْهِ لا على نائب الفاعل بحد ذاته، أو على طريقة البناء للمجهول بصفة عامة، إذ إن الدّلالة على البناء للمجهول تمثلت بالفعل المبني للمجهول.

واستناداً إلى ما مرّ من حديث، تتضح قيمة الضمّة النحويّة ضِمْنَ علاقة الإسناد بشقيها الإسناد الاسمي، والإسناد الفعلي، فإن الضمّة ويُعبر عنها بالرفع صارت علماً على الإسناد، فليس هناك مسندٌ إِلَيْهِ إلا وأصله الرفع، سواء أكان مبتدأ أم فاعلاً، وهذه القيمة تجعل المُتَلَقِّي مستشعراً للعلاقة الإسنادية الّتي تربط أركان الجملة، فإن الأسماء المرفوعة تقع ضِمْنَ ركني هذه العلاقة التركيبيّة.

## علاقةُ الضمّةِ بالعواملِ المعنويةِ:

يقعُ العملُ النحويُّ في اللغة وفقاً لعامل يُحدث العمل في الكلمة، فالفعل مثلاً هو عامل الرفع في الفاعل، وهو عامل النصب في المفعول به، فكل حركة كلامية لا بد لها من

---

[١٥٨] ()الجوجري، محمد بن عبد المنعم (٢٠٠٤م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادّة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، ط١، ج: ١، ص: ٣٣٦ – ٣٣٧.

[١٥٩] () انظر: الغلاييني. جامع الدروس العربيّة، ج: ٢، ص: ٢٥٣.

عامل يُحدثها، هذا وفقاً لما يراه النحاة، والعوامل تنقسم إلى قسمين اثنين، الأول: العامل اللفظي، أي أن يُتلفظ بهذا العامل، كالفعل مثلاً في الجملة الفعلية، وكالناصب والجازم اللذين يدخلان على الفعل المضارع، وكـ "إنّ" وأخواتها الّتي تدخل على الجملة الاسمية، ففي هذه الحالة لا بد من التلفظ بهذا العامل حتّى يحدث عمله في الكلام، والقسم الثاني: العامل المعنوي، بمعنى أنه عامل ليس له لفظ في الكلام، وهو نوعان: الابتداء، الّذي يرفع المبتدأ، والتعري من العوامل الناصبة والجازمة في الفعل المضارع .(١٦٠)

يقول ابن الخشاب في تصنيف هذه العوامل وبيان أن الأصل فيها العامل اللفظي لا المعنوي: " المعربات معمولات، والمعمولات تقتضي العوامل، والعوامل على ضربين: لفظي ومعنوي، واللفظي هو الأصل لأنه الأقوى، إذ كان محسوساً لأنه يدرك بالسمع، والمعنوي دونه لأنه معقول مستنبط لا محسوس، ولهذا قل وجوده" .(١٦١)

فالعامل المعنوي لا لفظ له في الكلام، وليس له حالة نطقية يؤديها المتكلم فيسمعها السامع، بل هو مجرد افتراض وضعه النحاة كي يصلوا إلى تفسير متناسب لحالة الرفع في ألفاظ لا يسبقها شيء من الكلام، كالمبتدأ، فإنه ليس قبله شيء من الكلام، والفعل المضارع المرفوع لا يسبقه شيء كذلك، فكان لا بد من تفسير نحويّ صحيح تُفسّر بِهِ حالة الرفع هذه الّتي وقعت على المبتدأ والخبر، فجيء بالعامل المعنوي.

ويحمل مصطلح العامل المعنوي دلالتين عِنْدَ النحاة كما ورد ذلك في مصنّفاتهم، المعنى الأول، وهو ما أشرنا إِلَيْهِ سابقاً، والمتمثل بمجيء المرفوع بعامل معنوي، وهو المبتدأ والفعل المضارع لا غير، في حين أن لفظ العامل المعنوي عِنْدَ الحديث عن الحال يُقصد بِهِ أسماء الإشارة، والظروف، و"ها" الّتي للتنبيه، وغيرها من العوامل(١٦٢)، فإن هذه تسمى العوامل المعنوية الّتي تنصب الحال، وهي ليست بالمعنى ذاته المقصود بِهِ في العامل المعنوي الّذي نحن بصدد الحديث عنه.

لا يتعدّى العامل المعنوي كونه عاملاً مفترضاً لتفسير الضمّة الظاهرة في الكلام، والّتي هي حق للمبتدأ والفعل المضارع الّذي لا ناصب ولا جازم يسبقه، فالابتداء والتعري من العوامل اللفظية عاملان معنويان يعملان الرفع في المبتدأ والفعل المضارع .(١٦٣)

نلحظ ممّا مضى أن للضمّة علاقة مباشرة بهذا العامل المعنوي، إذ إن المبتدأ مرفوع عِنْدَ خلوه من العوامل اللفظية، وكذلك الحال بالنسبة للفعل المضارع، فإنه مرفوع عِنْدَما لا يدخله ناصب أو جازم، وما هذا إلا ارتباط وثيق بين العوامل المعنوية والضمّة باعتبارها علامة أصلية للرفع، وفيما يلي بيان ذلك.

عامل الابتداء:

---

[١٦٠]() انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: ٢، ص: ٢٧٢.

[١٦١]() ابن الخشاب. المرتجل في شرح الجمل، ص: ١١٤.

[١٦٢]() السيوطي. همع الهوامع، ج: ٢، ص: ٣١٤.

[١٦٣]() انظر: الجرجانيّ، علي بن محمد بن علي الشريف (١٩٨٧م). نحو مير (مبادئ قواعد اللغة العربيّة)، تعريب: حامد حسين، وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر، الضبط: أحمد صغير، مكتبة الفيصل، ط١، ص: ٣١.

تمتاز حالة الرفع في العربيّة بميزة مختلفة عن حالة النصب والجر والجزم، وذلك أنَّها أمّا أن تكون بعامل لفظي، أو بعامل معنوي، فالعوامل اللفظية أمّا أن تكون أفعالاً أو أسماءً أو حروفاً، في حين أن العوامل المعنوية تكون في الابتداء والخبر، فرافع المبتدأ عامل معنوي متمثل بالابتداء نفسه .(١٦٤)

ولم يخلُ الأمر من اختلاف بين علماء اللغة، إذ لم يأخذ الكوفيون بالقول إن الابتداء – العامل المعنوي – هو الرافع للمبتدأ، أي إنهم لم يقولوا بوجود هذا العامل، بل قالوا إن الخبر هو العامل في المبتدأ، وإن المبتدأ هو العامل في الخبر، أي إنهما يترافعان؛ والدليل على ذلك أنهما لا يفترقان، فحيثما وُجِد المبتدأ وُجِد الخبر، فلما تلازما عمل كل واحد منهما في الآخر .(١٦٥)

وقد رفض سائر النحاة القول بقول الكوفيين، ورأوا أن العامل المعنوي موجود، وأنه هو الّذي عمِل الرفع في المبتدأ، في حين أن الخبر أمّا أن يكون قد ارتفع بالابتداء – العامل المعنوي – شأنه في ذلك شأن المبتدأ، أو أن يكون قد ارتفع بالمبتدأ وحده، أو أن يكون قد ارتفع بهما معاً.

ولا تتأثر الجملة الاسمية بعوامل أخرى مهما وقع فيها من تغير بالنسبة للتقديم والتأخير، فإذا قال القائل: في الدار رجلٌ، فإن "رجلٌ" مرفوع بعامل معنوي ألا وهو الابتداء، ولا أثر للخبر – شبه الجملة – الّذي سبقه في العمل، فلا يصح القول بأن هذا الخبر قد عمل الرفع في المبتدأ المؤخر .(١٦٦)

تقودنا الإشارة السابقة عِنْدَ الشاطبي إلى القول بأن فكرة العامل المعنوي الّذي أحدث الرفع في المبتدأ ليست ناشئة من كون المبتدأ لا يسبقه شيء في الكلام متلفظاً به، بل إن العامل المعنوي واقع حتّى لو تقدم الخبر على المبتدأ، كما أن هذا التقديم إنما هو مجرد تغيير في أمكنة الألفاظ لا غير، ولا دخل له في رتبتها، فالمبتدأ في هذه الجملة وإن كان متأخراً عن الخبر في اللفظ، إلا أنه بحكم المتقدم انطلاقاً من رتبته المتقدمة على هذا الخبر.

وقد بيّن ابن يعيش أن الرافع للمبتدأ والخبر تجريدهما للإسناد، فهو الرافع لهما، بمعنى أن تجرد هذين الركنين في الجملة الاسمية من العوامل اللفظية سبب في ارتفاعهما(١٦٧)، وهذا خلط بين ما ذُكِر سابقاً، إذ جعل النحاة التعري من العوامل عاملاً في رفع المضارع، وجعلوا الابتداء عاملاً في المبتدأ، وهو ما عليه كافّة النحاة.

وبعد هذا نشير هاهنا إلى فكرة أساسية ورئيسة في البحث، ألا وهي ارتباط هذا العامل بالضمّة، فلما كان المبتدأ معرّضاً لعامل معنوي هو الابتداء أخذ حالة الرفع بالضمّة – أصالة – وكذلك الحال بالنسبة للفعل المضارع المجرد من العوامل، أي إن

---

[١٦٤] () ابن الخباز. توجيه اللمع، ص: ١٠٣.

[١٦٥] () الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ٣٨، المسألة الخامسة.

[١٦٦] () الشاطبي. المقاصد الشافية، ج: ٣، ص: ٥٩٦.

[١٦٧] () ينظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ١، ص: ٢٢٢.

هناك رابطاً وثيقاً بين الرفع بالضمّة أو ما ينوب عنها وبين العامل المعنوي نفسه، إذ لم تُجعَل الفتحة دليلاً على العامل المعنوي، ولا الكسرة ولا سواهما، بل جُعلت الضمّة، وكأن الضمّة هي الأصل في الحركات، وأنَّها لما كانت كذلك بقيت على حالها عِنْدَ مجيء الكلام مشتملاً على عامل معنوي.

وتدل الضمّة على العامل المعنوي بصورة غير مباشرة، فإن حالة الرفع كما أشرنا أمّا أن تكون بعامل لفظي، أو أن تكون بعامل معنوي، فإذا رأى الناظر الكلمة مرفوعة عرف أنَّها ربما كانت عرضة لعامل معنوي، كأن تكون في موضع المبتدأ أو أن تكون فعلاً مضارعاً، ففي الحالتين جُعِلت الضمّة دليلاً على العامل المعنوي، وإشارة إليه، فحيثما وُجِد العامل المعنوي وُجِدت الضمّة، فكانت بذلك علماً عليه.

التعري من العوامل:

يمثل هذا العامل أحد العوامل المعنوية الّتي أشرنا إليها سابقاً، انطلاقاً من كون الفعل المضارع مرتفعاً دون رافع يسبقه، مع العلم أن الفعل المضارع إذا سُبق بناصب صار منصوباً، وكذلك الحال إذا سُبق بجازم، أمّا إذا لم يُسبق بشيء من هذه العوامل اللفظية فإنه يرتفع، وهذا الرفع لا بد أن يكون بعامل يحدثه، فوضع النحاة عامل التعري من العوامل وهو عامل معنوي لا لفظي .**(**١٦٨**)**

وعلى الرغم من محاولة النحاة الفصل بين مسمى عامل الرفع في الفعل المضارع، ومسمى عامل الرفع في المبتدأ، إلا أننا نجدهم يخلطون هذين الاسمين ببعضهما، فيصفون ارتفاع المبتدأ بالتجرد من العوامل اللفظية، وبالتعري من العوامل، وبعامل الابتداء الّذي أشرنا إِلَيْهِ سابقاً، وبالإسناد، وما ذاك إلا تخليط بين المسميين بالنسبة لعامل الرفع في كل منهما .**(**١٦٩**)**

يقودنا هذا القول إلى أن عملية الفصل الدقيقة في مصطلح العامل المعنوي بين ما هو عامل في المبتدأ، وما هو عامل في الفعل المضارع لم تكن واضحة المعالم بالنسبة للنحاة، بل نظروا إلى العوامل اللفظية ضِمْنَ مصطلحات عامة تطلق على هذا وذاك، منها: العامل المعنوي، والتعري من العوامل، والتجرد من العوامل اللفظية، ثم إنهم خصوا المبتدأ بعامل الابتداء، وعامل الإسناد.

وفي الجملة فإن الأقوال الّتي قيلت في عامل الرفع للفعل المضارع سبعة، الأول: أنه التعري من العوامل اللفظية، فكان لا بد من عامل يحدث الرفع في الفعل المضارع، فكان هذا هو العامل فيه، الثاني: التجرد من الناصب والجازم، فإن الفعل لما تجرد من هذه العوامل اللفظية أتيح له أن يكون خاضعاً للعامل المعنوي، والثالث: إنه مرتفع بالإهمال، والرابع: إنه وقع موقع الاسم، فإن قولنا: زيد يقومُ، كقولنا: زيدٌ قائمٌ، فلما حلّ الفعل المضارع محل الاسم المرتفع ارتفع مثله، الخامس: إنه ارتفع بالمضارعة نفسها،

---

[١٦٨] () ينظر: ابن بابشاذ. شرح المقدمة المحسوبة، ج: ٢، ص: ٣٤٥.

[١٦٩] () ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: ١، ص: ٢٩٤، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: ١، ص: ٤٢٥.

والسادس: إنه ارتفع بنفس السبب الّذي أوجب له الإعراب، فإن وجوب الإعراب سبب في ارتفاعه، والسابع: إنه ارتفع بحرف المضارعة نفسه، فأقوم مرتفع بالهمزة، ونقوم مرتفع بالنون، ويقوم مرتفع بالياء، وتقوم مرتفع بالتاء، وهذا قول يُعزى للكسائي، وعليه فإن ارتفاع المضارع بعامل لفظي لا معنوي.(١٧٠)

وتتمثل قيمة الضمّة في هذا العامل في كونها إشارة إليه، وعلامة دالة عليه، فالفعل المضارع عِنْدَ رفعه يغدو دالاً على الحالة المعنوية الّتي أُعرب لأجلها، وصارت الضمّة توحي إلى المُتَلَقِّي بأنه ليس ثَمَّةَ عامل أحدث شيئاً من النصب أو الجزم في هذا الفعل، وإنما صار خالصاً للرفع بسبب وجود العامل المعنوي.

ويمكن أن تظهر قيمة الضمّة في الفعل المضارع المرفوع أنَّها دالة على تحققه، فإن المضارع إذا سُبِق بناصب أو جازم لم يكن متحققاً، نحو: لن يكتبَ، وأنْ تكتبَ، ولم يكتبْ، ففي جميع هذه الحالات لم يتحقق الفعل المضارع، في الوقت الّذي يكون فيه متحققاً عِنْدَما يكون مرفوعاً، نحو: أنت تكتبُ، ففي هذه الحالة تحقق الفعل، فكانت الضمّة دالة على معنى التحقق في المضارع.

وتحمل الضمّة دلالات متمثلة بالقوة والكثرة كما سبقت الإشارة في المباحث الماضية، وذلك ما علّق بِهِ الباحثون على قوله سبحانه وتعالى: "إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" .(١٧١)

فقد قرئ الفعل "يكفرُ" تارة بالضمّة، وأخرى بالسكون، فأما من قرأ بالضمّة فهو على الاستئناف، والتقدير: هو يكفّرُ، وأما من قرأ بالسكون فهو على العطف على جواب الشرط، أي: فنعم ما هي ويكفرْ عنكم .(١٧٢)

حملت الضمّة في هذه القراءة الكريمة الدّلالة على التكثير والكثرة، في حين حملت السكون الدّلالة على القلة، فناسب ذلك معنى التكفير الّذي يعدّ صفة من صفات الله تعالى، فهو الّذي يكفر عن الناس خطاياهم، فجاء معنى التكثير مرتبطاً بحالة الرفع بالضم، كما دلّت الضمّة على ثبوت الصفة وقوتها في الموصوف .(١٧٣)

وقد تنتفي الضمّة باعتبارها علامة على حذف حرف العلة أو الضمّة الطَّوِيْلَة في حال جزم المضارع، فتبقى واواً، وهي لغة لبعض العرب يقدرون السكون على حرف العلة نفسه، وذلك نحو قوله تعالى: " وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ"(١٧٤)، وقوله: " وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ(١٧٥)"، إذ قرئت هاتان الآيتان

---

[١٧٠]() السيوطي. همع الهوامع، ج: ١، ص: ٥٩١ – ٥٩٢.

[١٧١]() سورة البقرة الآية ٢٧١.

[١٧٢]() انظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (١٤٠١هـ). الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ص: ١٠٢.

[١٧٣]() انظر: محمد، طوم (٢٠١٦م). دلالة الحركة الإعرابية في الفعل المضارع، حوليات جامعة قامة للغات والآداب، العدد: ١٥، ص: ٨٨.

[١٧٤]() سورة الإسراء الآية ٣٦.

[١٧٥]() سورة الزخرف الآية ٣٦.

بـ : تقفو، ويعشو، بثبوت الواو، فالسكون مقدر على الواو، وهي لغة لبعض العرب. وبناء على ما تقدم من حديث عن العامل المعنوي فإنه يمكن القول بأن الضمّة دلّت بصورة مباشرة على هذا النوع من العوامل.(١٧٦)

وقد جاء العامل المعنوي تلبية لرغبة النحاة في حسم نظريتهم – نظرية العامل – وجعلها أكثر صرامة، وإبعادها عن الثغرات الّتي تُدخل عليها شيئاً من الضعف، فقد تقرر لديهم أن كل حركة إعرابية لا بد لها من عامل يُحدثها، فلا سبيل إلى نفي هذه الحقيقة عِنْدَ النظر في المبتدأ والفعل المضارع، الأمر الّذي دفعهم للأخذ بفكرة العامل المعنوي.

الدّلالةُ على واوِ الجماعةِ عِنْدَ لحاقِ الفعلِ بنونِ التَّوْكِيْد:

تدخلُ نونُ التَّوْكِيْد الثقيلة أو الخفيفة الفعل المضارع وفعل الأمر، فإذا كان مسنداً إلى المفرد بُني الفعل على الفتح، نحو: يختلَنّ، واقتلَنّ، فإن الفتحة هاهنا علامة بناء لا علامة إعراب، وهي حالة من الحالتين الّتي يُبنى فيهما المضارع .(١٧٧)

وقد اختصّت هذه النون بالفعل المضارع لأنَّها مشبهة بالتنوين فخصّوها بِهِ لكونه الأصل في الإعراب، وليس للماضي أصل فيه، فلم يناسب دخولها فيه. ودخلت في الأمر إجراء له مجراه قبل حذف حرف المضارع فأجري على أصله وإن خرج عن الإعراب على المذهب الصحيح .(١٧٨)

ويدخل التَّوْكِيْد فعل الأمر لمجرد كونه فعل أمر، بمعنى أن التَّوْكِيْد فيه للأمر ذاته، أمّا الفعل المضارع فلا تدخله نون التَّوْكِيْد إلا بسبب عارض، وبشرطين، الأول: أن يكون واقعاً في جواب القسم، والثاني: أن يتصل بِهِ حرف يفيد الطلب(١٧٩)، وزاد ابن الناظم أن يكون واقعاً في جواب شرط بـ "إنْ" ومتصلاً بـ "ما" .(١٨٠)

ويمكن القول إن نون التَّوْكِيْد الثقيلة منها والخفيفة من علامات الفعل، فقد اختص بهما الفعل المضارع وفعل الأمر دون الفعل الماضي، وبذلك كانتا علامة على هذين الفعلين، ويقصد بهما توكيد المعنى المنوط بالفعل، والثقيلة أشد توكيداً من الخفيفة .(١٨١)

إن هذه القاعدة النحويّة الّتي تخص الفعل المضارع والأمر لا تبقى على حالها إذا كان اتصال نون التَّوْكِيْد بالفعل اتصالاً غير مباشر، فقد اشترط اللغويّون أن تكون هذه النون قد اتصلت بالفعل اتصالاً مباشراً كي يُبنى على الفتح، أمّا إذا كان اتصالها بِهِ غير

---

[١٧٦] ()البطوش، أحمد (٢٠٠٧م). انتفاء دلالة العلامات الإعرابية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن، ص: ٣١.

[١٧٧] () الجزولي. المقدمة الجزولية، ص: ٢٨٥.

[١٧٨] () ابن الحاجب. أمالي ابن الحاجب، ج: ٢، ص: ٥٥٧ – ٥٥٨.

[١٧٩] () ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: ١، ص: ١٦.

[١٨٠] ()ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك (٢٠٠٠م). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ص: ٤٣٩.

[١٨١] () المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: ٣، ص: ١١٧٠.

مباشر فإن الحالة الإعرابية تختلف، فلا يعود هذا الفعل مبنياً، بل يبقى معرباً، وتدخله بعض التغيرات الصرفيّة والصوتيّة والنحويّة كي يتناسب مع دخول هذه النون، وآلية الاتصال غير المباشر بين نون التَّوْكِيْد والفعل أن يحول بينهما ضمير الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة(١٨٢)، وما يهمنا من هذه الضمائر الّتي تحول دون اتصال الفعل بنون التَّوْكِيْد اتصالاً مباشراً هو "واو الجماعة"، ومن الشواهد عليه من كتاب الله تعالى قوله: "لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ (٦) ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ (٧) ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ" .(١٨٣)

أما ألف الاثنين فلا تحذف، بل يقال: يقومانّ، في حين أن واو الجماعة تُحذف فيقال: يقومُنّ، وكذلك الحال بالنسبة لياء المخاطبة، يكون الفعل على: يقومِنّ، أي بحذف الضمير الحائل بين آخر الفعل ونون التَّوْكِيْد .(١٨٤)

وعِنْدَ النظر في هذه الحالة النحويّة التركيبيّة الّتي تختص بنون التَّوْكِيْد الثقيلة والخفيفة فإننا نلحظ أن واو الجماعة قد حُذِفت وبقيت الضمّة دليلاً عليها، وذلك كي لا يتوهم المُتَلَقِّي أن هذا الفعل مسند إلى المفرد؛ لذا ضمّ آخر الفعل قبل نون التَّوْكِيْد.

يتضح لنا من خلال ما سبق من الحديث عن هذه القاعدة دور الضمّة ضِمْنَ هذه الحالة، فهي ذات قيمة متمثلة بما يلي:

. القيمة التركيبيّة: إذ تشير هذه الضمّة إلى فاعل هذا الفعل، وهو واو الجماعة، فلو بقي الفعل مبنياً على الفتح كما هو الأمر بالنسبة لحالة الإفراد لما تمكن المُتَلَقِّي من معرفة عدد هذا الفاعل، والكيفية الّتي حصل بِهَا هذا الاتصال بين نون التَّوْكِيْد والفعل، فالضمّة منحت المُتَلَقِّي فائدة تركيبيّة تمثلت بدلالتها على فاعل هذا الفعل.

. القيمة البنيوية: وذلك بمعرفة أن هذا الاتصال الّذي وقع بين الفعل ونون التَّوْكِيْد لم يكن اتصالاً مباشراً، وإنما ثَمَّةَ حائل حال بين هذين العنصرين البنائيين، فلو لم توجد هذه الضمّة لما تمكن المُتَلَقِّي من معرفة هذا الاتصال غير المباشر بين الفعل ونون التَّوْكِيْد، ولتوهم أن الفعل وحرف التَّوْكِيْد لا فاصل بينهما.

. القيمة الدّلاليّة: وذلك بدلالة هذه الضمّة على الجمع، فقد اختصرت هذه الضمّة على المُتَلَقِّي معرفته بأن الفاعل جمع وليس مفرداً ولا مثنى، كما أوضحت له أن هذا الجمع إنما هو للمذكر، ففصلت بذلك بين المثنى والمخاطبة، فلو لم توجد هذه الضمّة لما تمكن المُتَلَقِّي من التفرقة بين هذه المعاني والدّلالات المختلفة.

هذا ناهيك عن القيمة الصوتيّة واللفظية الّتي امتلكتها هذه الضمّة، حيث حالت دون التقاء ساكنين في الكلام، فلو بقيت الواو على موضعها، ثم تلتها النون الساكنة من نون التَّوْكِيْد الثقيلة، أو الخفيفة ذاتها لكان ذلك سبيلاً لالتقاء ساكنين في اللغة، فحالت

---

[١٨٢]() ينظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: ١، ص: ٤٠.

[١٨٣]() التكاثر: ٦ – ٨.

[١٨٤]() انظر: حسن. النحو الوافي، ج: ١، ص: ٨١ – ٨٢.

الضمّة دون ذلك، مع محافظتها على الإشارة إلى جنس ذلك الحرف المحذوف من التركيب اللغويّ.

وبناء على ذلك يتضح لنا الدور الاستعمالي للضمّة عِنْدَ ارتباطها بحالة تركيبيّة لغويّة تمثلت بلحاق نون التَّوْكِيْد الثقيلة أو الخفيفة الفعل المضارع والأمر.

الضمّةُ علامةٌ على قطعِ الظرفِ عنِ الإضافةِ:

هناك حالة نحويّة يخضع لها الظرف، إذ إن أصل القاعدة في الظروف عموماً أن تكون مضافة، ويستوي في ذلك الإضافة إلى المفرد – اسماً واحداً – وإلى الجملة، ولكن إذا انقطع هذا الظرف عن إضافته إلى المضاف إِلَيْهِ فإنه يُبنى على الضم .(١٨٥)

ويُقطع الظرف عن الإضافة إذا عُلِم المضاف إليه، كأن يقال: كلٌّ ينطق الشهادتين، فإن المضاف إِلَيْهِ معلوم لدى المُتَلَقِّي، إذ يُقصد بِهِ جميع المسلمين، وكذلك إذا قلت: أمّا بعدُ، فإن المضاف إِلَيْهِ معروف عِنْدَ المُتَلَقِّي، وهو: بعد ذلك، فإذا عُلِم المضاف إِلَيْهِ جاز قطع الظرف عن الإضافة .(١٨٦)

وقطع الظرف عن الإضافة مظهر من مظاهر الاختزال الدّلاليّ والاختصار في الألفاظ بالنسبة للغة العربيّة، فإن اللغة لا ترى فائدة كُبرى من ذكر المضاف إِلَيْهِ إذا كان معلوماً لدى المُتَلَقِّي، ممّا دفعها إلى حذف ذلك المضاف إليه، وقطع الظرف عن الإضافة لبيان أن ما أضيف إِلَيْهِ بحكم المعروف لدى المُتَلَقِّي .(١٨٧)

ومن أشهر هذه الظروف الّتي بُنيت على الضم في العربيّة عِنْدَ قطعها عن الإضافة "قبلُ، وبعدُ"، فإنهما إذا لم يضافا إلى شيء بُنيتا على الضم، وذلك أنهما لما كانتا غايتين، وأنهما استحقتا التعريف بغير الألف واللام، وبغير الإضافة صار لا بد من بنائهما .(١٨٨)

ومن الشواهد القرآنية على مجيئهما مبنيتين، قوله سبحانه: " لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ" .(١٨٩)

ولسائل أن يسأل لماذا بُني هذان الظرفان على الضم عِنْدَ قطعهما عن الإضافة ولم يبنيا على الفتح أو الكسر؟ قيل إن السبب الّذي دفع أهل اللغة لبنائهما على الضم أنهما لما تضمنا معنيين، معناهما، ومعنى ما أضيفتا إليه، اختيرت لهما أثقل الحركات وهي الضمّة، وقيل إن سبب الضم أنهم لو فتحوهما لأشبهتا الحالة الّتي يُذكر فيها المضاف إليه، ولو كسرتا لكانتا كالمضاف إلى المتكلم، فلم يبقَ إلا الضم، كما قيل إن سبب ضمهما أنهما قد اعتلتا عن أصل قاعدة الظرف، فإن الظرف عِنْدَ سلامة قاعدته فُتح أو كُسِر، فلما

---

[١٨٥] () أبو حيان. ارتشاف الضرب، ج: ٣، ص: ١١٣٤.

[١٨٦] () الشاطبي. المقاصد الشافية، ج: ٢، ص: ١٥٩.

[١٨٧] () انظر: المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي (٢٠٠٥م). شرح المكودي على الألفية، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط١، ص: ١٠٢.

[١٨٨] ()النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (٢٠٠٤م). عمدّة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ودار الجفان والجابي، ط١، ص: ٢٤٠ – ٢٤١.

[١٨٩] () الرّوم: ٤.

اعتل الظرف ضُمّ، كما قيل إنهما بُنيتا تشبيهاً لهما بالمنادى المفرد، كما قيل إنهما لما كانتا غايتين أخذتا غاية الحركات .(١٩٠)

وللضمّة هنا قيمة لغويّة نحويّة في أنَّها تمنع اللبس مع المنصوب أو المجرور، يقول ابن البرهان النحويّ: "وإنما بُني قبل وبعد لأنه لا يتم معناهما إلا بما بعدهما، وإنما بُنيا على حركة سكون ما قبلهما، وإنما كانت الحركة ضمّة حذار من اللبس، إذ لو بُني على الكسر لاعتُقد أنه مجرور، أو على الفتح لاعتقد أنه منصوب، فبُني على الضم، إذ لا تبين له إعراب" .(١٩١)

وكثيراً ما تقع هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة في موضع جر، كما رأينا في الشاهد القرآني السابق، فيحدث لدى المُتَلَقِّي شيء من الاختلاف الشكلي بين الموضع الحقيقي للكلمة من الإعراب، وعلامتها الشَكْلِيّة الّتي هي في موضع جر، وبين ما يراه ماثلاً أمامه من ضمّ لهذا الظرف، من هنا كان القول ببناء هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة، إذ لو أنَّها لو لم تكن مبنية لتخالفت علامتها الشَكْلِيّة بالموقع الإعرابي لها، فهي إذن مبنية على الضم في محل جر .(١٩٢)

وبعد أن تبين لنا الهيئة الّتي يأتي عليها الظرف المقطوع عن الإضافة، والسبب الّذي جعله مبنياً، والسبب الّذي جعل بناؤه على الضم، لا بد من الإشارة هنا إلى القيمة الّتي تركتها هذه الضمّة في الكلام.

. فعلى الصعيد التركيبيّ أشارت هذه الضمّة إلى أن هذا الظرف يختلف تركيبيّاً عما اعتاد عليه أبناء اللغة في معاملتهم للظروف المختلفة، فالظرف في أصل قاعدته يلتزم الإضافة، فهو مفتقر للمضاف إليه، ومعتمد عليه في المعنى والدّلالة، فلما اختلفت جهة هذا الظرف عِنْدَ قطعه عن الإضافة اختلف إعرابه، وصار مبنياً، ليتمكن المُتَلَقِّي من فهم التركيب الجديد الخارج عن نظام الظرف العام في العربيّة.

. وعلى الصعيد الدّلاليّ فقد منحتنا هذه الضمّة دلالة على المعرفة المسبقة أو المعلومة لدى المتكلم بدءاً، والمُتَلَقِّي تالياً حول ماهية المضاف إليه، إذ لما كان المضاف إِلَيْهِ معروفاً لدى المُتَلَقِّي والمتكلم على حد سواء حُذِف، وبقي الظرف مبنياً ليدلّ المُتَلَقِّي على أن المضاف إِلَيْهِ شيء معروف ولا حاجة لذكره، يضاف إلى ذلك الاختصار والاختزال الّذي تركه قطع الظرف عن الإضافة، إذ اختصرت اللغة الكلام حين حذفت المضاف إليه، وأبقت الظرف مقطوعاً عن الإضافة، فكان ذلك سبيلاً للإيجاز والاختصار، وعلى المُسْتَوى الشكلي أزالت اللبس الّذي قد يتوهّمه القارئ لو كان الظرف مبنياً على الفتح أو مبنياً على الكسر.

هذه هي الوظيفة الاستعمالية للضمّة في المُسْتَوى النحويّ باختلاف جوانبه، وبعد كل هذا الحديث فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نجملها بما يلي:

---

[١٩٠] () النحاس. عمدّة الكتاب، ص: ٢٤١ – ٢٤٢.

[١٩١] () ابن البرهان النحويّ. شرح الدروسات في النحو، ص: ٩٨ – ٩٩.

[١٩٢] () انظر: الدماميني. تعليق الفرائد، ج: ٢، ص: ١٢٩.

يختلف الحديث عن قيمة الضمّة ضِمْنَ المُسْتَوى النحويّ عنه في المستويين السابقين، إذ كان الحديث ضِمْنَ المُسْتَوى الصوتيّ والمُسْتَوى الصرفيّ عن الضمّة ذاتها، في حين صار الحديث في المُسْتَوى النحويّ عن حالة إعرابية تتمثل بالرفع، إذ تكون العلامة الأصلية للرفع الضمّة، وثَمَّةَ علامات فرعية أخرى تنوب عن الضمّة في الكلام، فعِنْدَ الحديث عن الضمّة فإننا نتحدث عن الحالة الأصلية للرفع، ولا نتطرق كثيراً للحديث عن العلامات الفرعية الأخرى للرفع.

لا تظهر قيمة كبيرة للضمّة في حالات بناء الأسماء المختلفة، سواء أكانت ضمائر، أم غير ذلك؛ والسبب عائد إلى طبيعة البناء بحد ذاته، فهو مجرد علامة بنائية لا تتغير ولا تتبدل في الكلام، وكذلك الأمر بالنسبة لحروف المعاني، وبعض مظاهر الأفعال.

تحمل الضمّة قيمة دلاليّة عِنْدَ ارتباطها ببناء المنادى تحديداً، وذلك بأنَّها تشير بصورة غير مباشرة إلى بعض صفات هذا المنادى، من كونه مفرداً، أو علماً، أو نكرة مقصودة.

من وجهة نظري فإن الضمّة تمثل الحركة الأصلية الأساسية الّتي يكون عليها الكلام إذا كان معرباً دون وجود عامل يُحدث علامة إعرابية أخرى، وذلك مقتبس من فكرة العامل المعنوي، إذ لما اختفت العوامل اللفظية ارتفع الاسم، وارتفع الفعل؛ وذلك بحكم أن الضمّة هي الدليل على العامل المعنوي.

هناك قيم دلاليّة وتركيبيّة للضمّة ضِمْنَ مظاهر التركيب المختلفة، يظهر ذلك من خلال لحاق الفعل المضارع بنون التَّوْكِيْد الثقيلة أو الخفيفة، ومن خلال بناء الظرف المقطوع عن الإضافة على الضم، وتلك القيم مرتبطة بالضمّة على ما أوضحنا في الصفحات السابقة.

**الخاتمة**

وفي نهاية هذه الدّراسة نتوصل لمجموعة من النتائج هي على النحو الآتي:

للضمّة قيمة لغويّة صوتيّة متمثلة بعدد من المظاهر الصوتيّة، كالرَّوم والإشمام والاختلاس والنَّبر وضم ميم الجمع عِنْدَ التقاء الساكنين.

ما تؤديه الضمّة في هذه الأحوال الصوتيّة لا يمكن أن تؤديه حركة غيرها، صحيح أن الكسرة تشاركها بعض المظاهر والمواضع، والفتحة أقل مشاركة، غير أن الضمّة أكثر ظهوراً في هذه المعاني من سواها من الحركات.

لا يقف الأمر في قيمة الضمّة الصوتيّة عِنْدَ الحدّ الصوتيّ فحسب، بل تتجاوزه إلى المُسْتَوى الدّلاليّ، فتحمل الضمّة قيمة دلاليّة مميزة لعناصر الكلام بعضها عن بعض، على ما رأينا في الرَّوم والإشمام، فإن روم الضمّة وإشمامها ليس مجرد أداء صوتيّ فحسب، بل هو أيضاً مظهر دلاليّ يمكن الاعتماد عليه في التفريق بين المعاني المختلفة.

قد لا تتدخل الضمّة بصورة مباشرة في قيمتها الصوتيّة في بعض المظاهر الصوتيّة، إلا أنه يكون لها بعض التأثير في هذا الجانب، على نحو ما رأينا في النَّبر، فإن النَّبر لا يتعالق تعالقاً مباشراً مع الضمّة، غير أن قراءة أبي جعفر بانتقال الضمّة إلى موضع الإعراب هو الّذي أوجد لهذه الضمّة قيمة صوتيّة ضِمْنَ التركيب اللغويّ.

جاءت مظاهر الاستعمال الصوتيّ للضمّة في بعض الأحوال متناسبة مع المُركّب الفونيمي المتمثل بتناسب المخارج على نحو ما رأينا في ضمّ ميم الجمع عِنْدَ التقاء الساكنين، فقد ضُمَّت هذه الميم مناسبة لصوت الميم نفسه باعتبار أن الضمّة والميم تخرجان من مخرج واحد.

تعدّ قيمة الضمّة في المُسْتَوى الصرفيّ أكثر حضوراً من المُسْتَوى الصوتيّ الّذي سبق الحديث عنه في الفصل الأول، كما أنَّها أكثر حضوراً من المُسْتَوى النحويّ الّذي سيأتي الحديث عنه في الفصل الثالث؛ ويعود السبب في ذلك لكون الضمّة تتداخل في بنية الكلمة بصورة مباشرة، في حين أن مواضعها الصوتيّة والنحويّة قليلة إذا قورنت بوجودها في المُسْتَوى الصوتيّ.

يُلحظ أن الصيغ الّتي طرأ عليها تحول، أو تعرّضت لبعض مظاهر التغيير الصرفيّ، أو كانت فيها الضمّة ذات دلالة عميقة، أن الضمّة تبعت الحرف الأول من الكلمة، بمعنى أن الحرف الأول يكون مضموماً، وهذا ما لوحظ في صيغ البناء للمجهول، فالحرف الأول يضم في الحالتين، وفي صيغ المشتقّات، اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان والمكان، والمصدر الميميّ، فكلها تبدأ بميم مضمومة، وكذلك صيغة التصغير، وصيغ الجموع المختلفة، الأمر الّذي يقودنا إلى القول إن وجود الضمّة مع الحرف الأول من الكلمة نوع من الإيحاء للمُتَلَقِّي بأن هذه الكلمة قد خضعت لشيء من التبديل والتحويل، وأن هذه الضمّة دليل على ذلك.

لا تقف قيمة الضمّة في المُسْتَوى الصرفيّ عِنْدَ الجانب الصرفيّ المتعلق ببنية الكلمة فحسب، وما تدخله الضمّة من تسهيل في نطقها ولفظها، بل يتجاوز ذلك إلى بعض الملامح الدّلاليّة الّتي تقود المُتَلَقِّي إلى معنى عميق في الجملة، وذلك على نحو ما نراه في دلالة الضمّة على ضمير الفاعل في الفعل المضارع المُسْنَد لواو الجماعة، الّذي اتصلت بِهِ نون التَّوْكِيْد، فلَوْلا وجود الضمّة لما استدلّ المُتَلَقِّي على فاعل هذا الفعل بعد حذفه.

هناك بعض التداخل بين قيمة الضمّة الصرفيّة وبعض الجوانب الصوتيّة، على نحو ما رأينا في مجيء الضمّة مع الميم في صيغ المشتقّات من غير الثلاثيّ، إذ وجود الضمّة مع الميم يتناسب من جهة المخرج الصوتيّ، فكلاهما يخرج من الشفتين، فناسبت كل منهما الأخرى ضِمْنَ هذه الصيغ.

تؤثّر الضمّة في ما جاورها من أصوات العلة، فتدفعها في بعض الأحيان إلى الانقلاب إلى الواو، على نحو ما رأينا في قلب الألف واواً، وقلب الياء واواً.

على الرغم من حضور الضمّة في صيغ الجمع المختلفة، غير أن قيمتها الصرفيّة لا تظهر ظهوراً واضحاً، إذ إن ذلك عائد في ظني إلى كثرة الصيغ المرتبطة بجمع التكسير، وتنوع حركات كل جمع، من هنا يصعب الوصول إلى قيمة حركة دون أخرى، غير أن الضمّة لها قيمتها وحضورها في عدد من هذه الجموع، خاصة جمع: فُعُول، الّذي لَوْلا وجود الضمّة في أوله لالتبس بصيغة المبالغة "فَعُول"، والصفة المشبهة.

يختلف الحديث عن قيمة الضمّة ضِمْنَ المُسْتَوى النحويّ عنه في المستويين السابقين، إذ كان الحديث ضِمْنَ المُسْتَوى الصوتيّ والمُسْتَوى الصرفيّ عن الضمّة ذاتها، في حين

صار الحديث في المُسْتَوى النحويّ عن حالة إعرابية تتمثل بالرفع، إذ تكون العلامة الأصلية للرفع الضمّة، وثَمَّةَ علامات فرعية أخرى تنوب عن الضمّة في الكلام، فعِنْدَ الحديث عن الضمّة فإننا نتحدث عن الحالة الأصلية للرفع، ولا نتطرق كثيراً للحديث عن العلامات الفرعية الأخرى للرفع.

لا تظهر قيمة كبيرة للضمّة في حالات بناء الأسماء المختلفة، سواء أكانت ضمائر، أم غير ذلك؛ والسبب عائد إلى طبيعة البناء بحد ذاته، فهو مجرد علامة بنائية لا تتغير ولا تتبدل في الكلام، وكذلك الأمر بالنسبة لحروف المعاني، وبعض مظاهر الأفعال.

تحمل الضمّة قيمة دلاليّة عِنْدَ ارتباطها ببناء المنادى تحديداً، وذلك بأنَّها تشير بصورة غير مباشرة إلى بعض صفات هذا المنادى، من كونه مفرداً، أو علماً، أو نكرة مقصودة.

من وجهة نظري فإن الضمّة تمثل الحركة الأصلية الأساسية الّتي يكون عليها الكلام إذا كان معرباً دون وجود عامل يُحدث علامة إعرابية أخرى، وذلك مقتبس من فكرة العامل المعنوي، إذ لما اختفت العوامل اللفظية ارتفع الاسم، وارتفع الفعل؛ وذلك بحكم أن الضمّة هي الدليل على العامل المعنوي.

هناك قيم دلاليّة وتركيبيّة للضمّة ضِمْنَ مظاهر التركيب المختلفة، يظهر ذلك من خلال لحاق الفعل المضارع بنون التَّوْكِيْد الثقيلة أو الخفيفة، ومن خلال بناء الظرف المقطوع عن الإضافة على الضم، وتلك القيم مرتبطة بالضمّة على ما أوضحنا في الصفحات السابقة.

## References

[1] Ibn al-Atheer, Al-Mubarak bin Muhammad (1420 AH! Al-Badi' in the Science of Arabic, Study and Investigation: Fathi Ahmed Ali Al-Din, Umm Al-Qura University, Mecca Al-Mukarramah - Saudi Arabia, 1st edition.

[2] Ahmed, Talar Salar, and Al-Tanqari, Saleh (2012 AD). The significance of the dhamma in the Holy Qur'an, an applied descriptive study, Journal of Literary and Linguistic Studies, special issue.

[3] Al-Azhari, Khaled bin Abdullah bin Abi Bakr (2000 AD). Explanation of the statement on clarification, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition.

[4] Al-Astarabadi, Radhi al-Din Muhammad bin al-Hasan (1975 AD). Explanation of Shafia Ibn Al-Hajeb, edited by: Muhammad Nour Al-Hassan, Muhammad Al-Zafzaf, and Muhammad Mohieddin Abdel Hamid, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon.

[5] Al-Anbari, Abu Al-Barakat Kamal Al-Din Abdul Rahman bin Muhammad (2003 AD). Fairness in matters of disagreement between the grammarians: the Basrans and the Kufans, Al-Maktabah Al-Asriyya, Beirut - Lebanon, 1st edition.

[6] Al-Anbari, Abu Al-Barakat Kamal Al-Din Abdul Rahman bin Muhammad (1999 AD). Secrets of Arabic, Dar Al-Arqam bin Abi Al-Arqam, first edition.

[7] Ibn Babshadh, Tahir bin Ahmed (1977 AD). Explanation of the calculated introduction, edited by: Khaled Abdul Karim, Al-Asriyah Press, Kuwait, first edition.

[8] Al-Baja'i, Shihab al-Din Ahmad bin Muhammad bin Muhammad (2001 AD). Limits in the science of grammar, edited by: Najat Hassan Abdullah Mawli, Islamic University Journal, Issue: 112, Year: 33.

[9] Bishr, Kamal (d. T.). Studies in Linguistics, Dar Gharib for Publishing and Distribution, Cairo - Egypt.

[10] Al-Batoush, Ahmed (2007 AD). The absence of the significance of grammatical signs, Master's thesis, Mu'tah University, Karak - Jordan.

[11] Al-Baghawi, Abu Muhammad Al-Hussein bin Masoud bin Muhammad (1420 AH). Features of revelation in the interpretation of the Qur'an, edited by: Abd al-Razzaq al-Mahdi, Dar Revival of Arab Heritage, Beirut, Lebanon, 1st edition.

[12] Boumaza, Rabah (2008). The phonetic guidance of the eleven derivatives and the infinitives transformed by the heart, the second quarter of the Holy Qur'an as a model, Journal of Human Sciences, Year: 6, Issue: 41.

[13] Al-Thanawi, Muhammad bin Ali (1996 AD). Exploration of the Terminology of Arts and Sciences, presented and supervised by: Rafiq Al-Ajam, edited by: Ali Dahrouj, translation of the Persian text: Abdullah Al-Khalidi, foreign translation: George Zenani, Lebanon Library Publishers, Beirut - Lebanon, 1st edition.

[14] Al-Thaalabi, Abu Ishaq Ahmed bin Muhammad bin Ibrahim (2002 AD). Revealing and clarifying the interpretation of the Qur'an, edited by: Abu Muhammad bin Ashour, reviewed and revised by: Nazir Al-Saadi, Dar Revival of Arab Heritage, Beirut - Lebanon, 1st edition.

[15] Al-Sataini, Abu Al-Qasim Omar bin Thabit (1999 AD). Explanation of morphology, edited by: Ibrahim bin Sulaiman Al-Baimi, Al-Rushd Library, Riyadh - Saudi Arabia, first edition.

[16] Al-Jurjani, Abu Bakr Abdul Qahir bin Abdul Rahman (1987 AD). The Key to Morphology, edited by: Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Resala Foundation, Beirut - Lebanon, first edition.

[17] Al-Jurjani, Ali bin Muhammad bin Ali Al-Sharif (1987 AD). Nahwa Mir (Principles of Arabic Grammar), Arabization: Hamid Hussein, annotation: Abdul Qadir Ahmed Abdul Qader, editing: Ahmed Saghir, Al-Faisal Library, 1st edition.

[18] Al-Jurjani, Ali bin Muhammad bin Ali Al-Sharif (1983 AD). Definitions, investigated by a group of investigators under the supervision of the publisher, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon.

[19] Al-Jazouli, Abu Musa Issa bin Abdul Aziz (d. T.). Introduction to Grammar, edited by: Shaaban Abdel Wahab Muhammad, reviewed by: Hamid Ahmed Neel, and Fathi Muhammad Ahmed Jumaa, Umm Al-Qura Library, pictorial collection: Dar Al-Gharb Al-Arabi, 1st edition.

[20] Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman (2000 AD). The Secret of the Syntax Industry, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, first edition.

[21] Ibn Jinni, Abu al-Fath Othman (1954 AD). Al-Munsif Ibn Jinni, Explanation of the Book of Al-Tasrif by Abu Othman Al-Mazni, Old Heritage Revival House, first edition.

[22] Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman (d.d.). Characteristics, Egyptian General Book Authority, Cairo - Egypt, fourth edition.

[23] Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman (d.d.). Al-Lama' fi Al-Arabiya, edited by: Fayez Fares, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiya, Kuwait.

[24] Al-Jawjari, Muhammad bin Abdel Moneim (2004 AD). Explanation of the Nuggets of Gold in Knowing the Speech of the Arabs, edited by: Nawaf bin Jazaa Al-Harithi, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina - Saudi Arabia, 1st edition.

[25] Al-Jihad, Abdel Hamid (2013 AD). Verb Conjugation System in the Arabic Language, "RIST" Magazine, Issue: 20, Second Issue.

[26] Ibn al-Hajib, Abu Amr Othman bin Omar (2010 AD). Al-Shafiyya in the sciences of morphology and calligraphy, edited by: Saleh Abdel-Azim Al-Shaer, Library of Arts, Cairo - Egypt, 1st edition.

[27] Ibn al-Hajib, Abu Amr Othman bin Omar (1995 AD). Al-Shafiyya fi Ilm al-Tasrif (and with it Al-Wafiyah Nazm Al-Shafiya by Al-Naysari), edited by: Hassan Ahmed Al-Othman, Makkah Library, Mecca - Saudi Arabia, first edition.

[28] Ibn al-Hajib, Abu Amr Othman bin Omar (1989 AD). Amali Ibn Al-Hajib, edited by: Fakhr Saleh Suleiman Qadara, Dar Ammar, Amman - Jordan, and Dar Al-Jeel, Beirut - Lebanon, first edition.

[29] Ibn al-Hajib, Jamal al-Din bin Othman (2010 AD). Al-Kafiya in the Science of Grammar, edited by: Saleh Abdel-Azim Al-Shaer, Library of Arts, Cairo - Egypt, first edition.

[30] Ibn al-Haddad, Abu Othman Saeed bin Muhammad (1975 AD). The Book of Actions, edited by: Hassan Muhammad Muhammad Sharaf, reviewed by: Mahdi Allam, Dar Al-Shaab Foundation, Cairo - Egypt.

[31] Hassan, Tamam (2006 AD). The Arabic Language: Its Meaning and Structure, Dar Alam al-Kutub, Cairo - Egypt, 5th edition.

[32] Hassan, Tamam (d. T). Research Methods in Language, Anglo-Egyptian Library, Cairo - Egypt.

[33] Hassan, Abbas (d. T.). Al-Nahw Al-Wafi, Dar Al-Maaref, Cairo - Egypt, 15th edition.

[34] Al-Hamalawi, Ahmed bin Muhammad (d. T.). Shadha Al-Arf fi the Art of Morphology, edited by: Nasrallah Abdul Rahman Nasrallah, Al-Rushd Library, Riyadh - Saudi Arabia.

[35] Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf bin Ali Al-Andalusi (1420 AH). The Ocean Sea, edited by: Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr, Beirut - Lebanon, 1st edition.

[36] Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf bin Ali Al-Andalusi (1998 AD). The Sipping of Beatitudes from Lisan al-Arab, edited by: Rajab Othman Muhammad,